

مجلة

كلية دار العلوم

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية دار العلوم

جامعة القاهرة

سبتمبر ٢٠١٦م

مجلة كلية دار العلوم

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية دار العلوم

هيئة التحرير

عميد الكلية

"المشرف العام"

وكيل الكلية للدراسات العليا

رئيس التحرير

أ. د. د. علاء محمد رأفت

أ. د. د. أيمن محمد على ميدان

أ. د. د. محمد قاسم المنسي

أ. د. د. عبد الراضي عبد المحسن

أ. د. د. طاهر راغب حسين

أ. د. د. أحمد عبد العزيز كشك

التأمل والنظر في تعقيد النصوص وتحديد المعاني والمقاصد

د. صهيب عباس عودة الكبيسي (*)

المقدمة :

الحمد لله مبدع السمع والبصر، وواهب التأمل والنظر، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مقصد الناس في المحشر، وعلى آله وصحبه ما اتصل معنى بخبر .

وبعد :

فهذا الموضوع واسع المدارك، بعيد المسالك، من المباحث الأصولية المهمة في ضبط الاستدلال بالأدلة النقلية والعقلية، وتعيين المعاني من الألفاظ المجملة والخفية؛ فهو يرسم المسار الصحيح لعملية الاستدلال، ويوجه المفتي إلى أصوب الأقوال، وهذا أبدا لا يكون إلا بتفعيل الشرط الأصولي لمستتبط الأحكام، وهو بذل السعة في الطلب، والتأمل والنظر من لوازمها، إذ من المعلوم أن المجتهد والمفتي يتمتعان بآلة كاملة تحوي خزيننا هائلا من المعلومات المختلفة، يسير معها وفق منهج متكامل، يحتم عليه إطالة التأمل، وجودة التثبت، ودقة النظر؛ للوصول إلى الصواب، بقدر ما ينفذه من وسع واستفراغ طاقة، فالتأمل والنظر يمثلان طريقا لمعرفة الأحكام الشرعية واستنباطها من أدلتها وتنزيلها على الوقائع والحوادث، وبعد النظر في كثير من الفتاوى نجد أن قلة التأمل والتعمق في الدليل، أفقدتها الرصانة، وأوقعتها في قفص التهمة والرد، ولم يبق له أثر ملموس في محل النزاع، بل تحول إلى

(*) التدريسي في قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية - كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة الانبار - العراق.

مجرد شبهة سرعان ما تنتهي وتضمحل ، وطريق للاحتمال والخلل ، ومن ثمة شطت فتاوى كثيرة حين تعجلت وغيبت جانب التأمل والنظر، وبعد وقفة وتأمل قررت أن استقرئ هذا العنوان، وأدخل هذا الميدان، لما لم أر لي من سابق، ولا لهذا العنوان من طارق، مع أنه يؤخذ حيزا كبيرا في ساحة الأصوليين، وإهمالهما يعني ضعف الاستدلال، وعدم الوقوف على المعنى الذي تعبدنا الله به ، فتحديد المعنى بحاجة لهما. والاستدلال الصحيح قائم عليهما ، ومن ثمة من فقد التأمل والنظر في النصوص الشرعية حرم الوقوف على المعنى المعبر، واختل ميزان العدل عند المستدل، لذا قمت بمحاولة جديدة ، تعضدها مقومات قديمة ، أطرحها تقدما وتقويما للاجتهاد المعاصر، مطلا على جانب من الأدلة، مارا بمباحث الألفاظ، ومستحضرا فكر المقاصد ، إذ إن هذه الثلاثة هي أركان الفتوى، وهي كل ما يحتاجه مجتهد اليوم؛ للوصول إلى مقام الكمال في مباحث الاستدلال ، فكانت دراسة تأصيلية ليست تقليدية؛ لبلورة فكر المجتهد المنشود؛ وترصين الفتوى لتكون مسدده، وفق منهج أصولي مرسوم، وسلم استدلالي معلوم، يقيه عقبات الزلل، ويجنبه مواطن الخلل، علما أن كل جانب من هذه الجوانب بحر خضم، يضم في قعره مفردات كثيرة كامنة ، لكني ارتضيت منه أن أقف على ساحله ، وأخرج شيئا من درره، مع أمل تزيينها في غابر الزمان، بعقد كامل يضاهي اللؤلؤ والمرجان، وبعد جمع المعلومات، انحصرت الخطة في: هذه المقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث وخاتمة.

أما التمهيد فكان في حقيقة التأمل والنظر، وبيان ضوابطه ومفاسد تركه :

وتضمن الآتي:

أولا : بيان حقيقة التأمل والنظر .

ثانيا : الفرق بين التأمل والنظر في البحث الأصولي .

ثالثا : ضوابط النظر.

رابعاً: مفسد ترك التأمل والنظر .

وأما المبحث الأول فخصصته في: التأصيل الشرعي لمبدأ التأمل والنظر.

وأما المبحث الثاني فبينت فيه: التأمل والنظر في تعديد النصوص .

وأما المبحث الثالث فجعلته في : التأمل والنظر لتحديد المعنى المعتبر.

وأما المبحث الرابع فكان في : التأمل لإظهار المقصد .

ثم الخاتمة أودعت فيها خلاصة نتائج منتقاة من مسيرة البحث الاجتهادي في قراءة النص القائم على التأمل والنظر، وهذا هو جهد متواضع حررته لإمتاع النظر، فإن وفقت فيه للصواب فمن الله المنان، وإن كانت الثانية فهو منسوب لما جنته يدي وجال في خاطري، فأرجو العفو والصفح والغفران، والعذر عند كرام الناس مقبول .

* *

التمهيد

ويتضمن ما يأتي :

أولا : بيان حقيقة التأمل والنظر :

١- حقيقة التأمل :

التأمل لغة : من المعلوم لكل متأمل أن أصل هذه الكلمة الهمزة والميم واللام، وهذا الأصل يدل على ثلاثة معان هي :
أولا : التثبيت، يقال : تأمل الرجل ،إذا تلبث في الأمر وانتظر، قال ابن منظور: تأملت الشيء أي نظرت مستتباً له^(١). وتأمل الرجل : تثبت في الأمر والنظر.

ثانيا: توجيه الحدقه نحو الشيء: تقول العرب: تأمل الشيء: إذا حدق نحوه.

ثالثا: التدبر وإعادة النظر مرة أثر أخرى^(٢).

حقيقة التأمل الاصطلاحية: تدبر الشيء وإعادة النظر فيه مرة بعد أخرى ليتمكن من تحقيقه وأزاله غموضه^(٣).

ويعرف أيضا بأنه: استعمال الفكر في المنظور فيه^(٤).

٢- حقيقة النظر :

النظر لغة : الناظر في معاجم اللغة يجد أن مادة: (النون والطاء الراء) يراد منها المعاني الآتية :

أولا : تقليب البصيرة لإدراك الشيء ، سواء رآه أم لا ، وعبر عنه بعض اللغويين بأنه: تأمل الشيء بالعين^(٥) .

(١) ينظر: لسان العرب (٢٧/١)، تاج العروس (٢٧/٢٨).

(٢) ينظر: العين (٣٤٧/٨)، لسان العرب (٢٧/١١)، تاج العروس (٢٧/٢٨) .

(٣) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف : (٨٩) .

(٤) ينظر: الكليات : (٢٨٧/١) .

(٥) ينظر: العين (١٥٤/٨)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٨٣٠/٢) .

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

ثانيا: التأمل والفحص، وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص. وجعلوا منه قوله تعالى: (قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي النَّيِّاتُ وَالنُّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ)^(١) أي تأملوا.

ثالثا: الحكم بين الخصوم: نقول: نظر القاضي في قضية الطرفين وتعني أنه حكم بينهما .

رابعا : التعطف، تقول العرب: نظرت لك، أي عطفت عليك بما عندي^(٢).

التعريف الاصطلاحي: اختلف أهل العلم في تعريف النظر إلى أقوال أجملها بالاتي:

قال الإمام الشيرازي: الفكر في حال المنظور فيه والتوصل بأدلته إلى المطلوب^(٣).

ورجح إمام الحرمين تعريفه بأنه: الفكر الذي يطلب به معرفة الحق للحصول على العلم وغلبة الظن^(٤).

أما الإمام الرازي فقال: هو ترتيب تصديقات في الذهن ليتوصل بها إلى تصديقات آخر^(٥).

(١) سورة يونس الآية (١٠١) .

(٢) ينظر: العين (٨ / ١٥٤) .

(٣) ينظر : اللمع في أصول الفقه (٥ / ١) .

(٤) ينظر: التلخيص في أصول الفقه (١ / ١٢٣) .

(٥) والمراد من التصديق إسناد الذهن أمرا إلى أمر بالنفي أو الإثبات إسنادا جازما أو ظاهرا، ثم تلك التصديقات التي هي الوسائل إن كانت مطابقة لمتعلقاتها فهو النظر الصحيح ، وإلا فهو النظر الفاسد، وتلك التصديقات المطابقة إما أن تكون بأسرها علوما فيكون اللازم عنها أيضا علما وإما أن تكون بأسرها ظنونا . ينظر: المحصول للرازي (٨٧ / ١) .

وابن الحاجب عرفه بأنه: الفكر الذي يطلب به علم أو ظن، وله أيضا: عبارة عن التصرف بالعقل في الأمور السابقة بالعلم أو الظن^(١). ولا يخرج عن هذا حد القاضي أبي بكر الباقلاني^(٢).

وأما ابن الهمام فاختصره بأنه: حركة النفس في المطالب، يعني بذلك: تحريك الفكر بالصور الآنية واستعراضها لتجد المناسب فتصل إلى النتيجة^(٣). وجمع أقوال الكل الإمام الأمدي، ووصل إلى تعريف دقيق فعرفه بأنه: تصرف العقل في أمور سابقة معلومة أو مظنونة، مناسبة للمطلوب بتأليف خاص لتحصيل المجهول^(٤).

التعريف المختار

مع تعدد الألفاظ واختلافها بين هذه التعاريف، فالمعنى واحد والنتيجة لازمة لكل منها، وهي الوصول إلى الحق بالنظر والتأمل في الأدلة والمعاني، إلا أن بعض التعريفات عممت ذلك على العلم والظن وهذا الأكثر؛ ليكون الحد جامعا مانعا، وأوسعها حسب ما أرى تعريف الأمدي فهو عام في النظر، شامل للإدراك التصوري والتصديقي، والدليل القطعي والظني، وصحيح النظر وفاسده. كما أنه دقيق في التوصيف، فهو يؤكد على ضرورة توقف المجتهد، وإطالة نظره في دلالة الدليل ووجهه، وترقب أحواله، وعدم الاكتفاء بالدليل نفسه، ليأمن مواقع الزلل. وهذا فحوى ما يروم إليه البحث.

(١) ينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ٣٩).

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للأمدي (١/ ١٠).

(٣) ينظر: التقرير والتحبير علي تحرير الكمال بن الهمام (١/ ٤٩).

(٤) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للأمدي (١/ ١٠)، إجابة السائل شرح بغية الأمل

ثاني: الفرق بين التأمل والنظر في البحث الأصولي

بعد بيان كلا المصطلحين ، والوقوف على معاني اللفظين ، نوضح الفرق بينهما، وكيفية استعمال الأصوليين لهما : فهذا المصطلحان مستعملان بكثرة في الكتب الأصولية، وبعد استقراء ونظر أرى أنهما مختلفان في الاستعمال، وإن اتفقا في قدر مشترك وهو البحث لكشف الحقيقة، وهذا ما تؤيده اللغة؛ إذ يقول أبو الهلال العسكري: والتأمل هو النظر المؤمل به معرفة ما يطلب ولا يكون إلا في طول مدة، فكل تأمل نظر وليس كل نظر تأمل^(١). ومن ثمة كان جل الاستعمالات الأصولية للنظر في متابعة الدليل وسياقاته واستقراء حالاته وأحيانا يسمونه الطلب، وأما التأمل فيستعملونه لاستخراج المعاني بعد النظر فيها، فالنظر أولا والتأمل ثانيا، وهذا مستقى من الأقوال الآتية :

قال الخطيب البغدادي: والمنظور فيه هو: الأدلة والأمارات الموصلة إلى المطلوب، والمنظور له: هو الحكم^(٢).

قال عبد العزيز البخاري: إن معنى الطلب والتأمل أن ينظر أولا في مفهومات اللفظ جميعا فيضبطها، ثم يتأمل في استخراج المراد^(٣).

وأما الغزالي فقال : إن المجتهد مصيب إذا استوفى النظر وأتمه، وأما إذا قضى بسابق الرأي وبادىء الوهم، فهو مخطيء، فإن سبر وقسم فقد أتم النظر وأصاب^(٤).

والسرخسي قال في اللفظ المشترك: لطلبه طريقان: إما التأمل بالصيغة ليتبين به المراد، أو طلب دليل آخر يعرف به المراد^(٥).

(١) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري (٧٥/١) .

(٢) ينظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١ / ٥٥١) .

(٣) ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١ / ٥٤)

(٤) ينظر: المستصفى للغزالي (٢ / ٣١٧) .

(٥) ينظر: مفتاح دار السعادة (١ / ١٨٢) .

وقال ابن القيم: يسمى نظراً؛ لأنه التفات بالقلب إلى المنظور فيه. ويسمى تأملاً لأنه مراجعة للنظر كرة بعد كرة حتى يتجلى له وينكشف لقلبه^(١).

ثالثاً: ضوء ربط النظر .

للنظر ضوابط مهمة عز ذكرها عند كثير من الأصوليين وهي خمسة^(٢):
الأول: أن يكون الناظر كامل آلة الاجتهاد. ومعنى ذلك أن تتوافر فيه شروط تهيئته للنظر ، وملخص ذلك ما يأتي : العلم بأدلة الأحكام، ومعرفة ما يتعلق بصحة الحديث وضعفه. وتتبع الناسخ والمنسوخ ، ومواقع الإجماع، ومراعاة قواعد الاستنباط بقدر ما تختلف بها الأحكام^(٣).

الثاني: أن يكون نظره في دليل لا في شبهة. والفرق بينهما أن الدليل يؤدي إلى المطالب ويتوجه إليه، بخلاف الشبهة فإنها سرعان ما تذوب وتضمحل عند النظر فيها، فظاهرها دليل، وباطنها عليل، ويدركها عقل جليل، وقد عقب الجصاص على هذا الأمر بقوله: يحتاج المحتج بالخبر أن يقيم دلالة غير الخبر على الاحتجاج بالخبر؛ تصحيحاً لوجه الدلالة منه؛ لئلا يحسن الظن به فيما يدعيه ظاهراً ، حتى يوافق على تصحيح وجه الدلالة منه ، إذ إن أكثر الحجج تجري وفق هذا الطريق ، ومتى طولب بالتحقيق اضمحل^(٤).

الثالث: أن يستوفي الدليل ويرتبه على حقه، فيقدم ما يجب تقديمه ويؤخر ما يجب تأخير^(٥). ولذا قال الباقلاني : أن الخطأ يدخل على الناظر من جهتين :
• أن ينظر في شبهة .

(١) ينظر: أصول السرخسي (١/ ١٦٣) .

(٢) ينظر: اللمع في أصول الفقه (١/ ٥) ، قواطع الأدلة (١/ ٣٢) .

(٣) ينظر: اللمع في أصول الفقه (١/ ١٢٧) .

(٤) ينظر: الفصول في الأصول (١/ ٥٦) ، البحر المحيط (١/ ٣٤) .

(٥) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٣٢) .

• أن ينظر نظرا فاسدا ، وفساد النظر من وجوه :

أن لا يستوفيه ، وأن يعدل عن الترتيب الصحيح فيقدم ماحقه التأخير. وان يجهل بعض صفات الدليل وأحواله^(١).

الرابع : يجب أن يكون المطلوب هو علم الاكتساب لا علم الضرورة^(٢)، وهذا الشرط يقودنا إلى التعرف على أقسام العلم .فأقول:ينقسم العلم المدرك على قسمين :

علم التصور: يعني إدراك المفرد من غير حكم عليه.

علم التصديق : إدراك النسبة مع الحكم عليها والإذعان لها^(٣).

وكلاهما قد يكونان ضروريا أو نظريا .

الضروري منه: ما لا يحتاج في إدراكه إلى تأمل، أو هو الذي تدركه الأذهان بمجرد الانتباه له^(٤)، كتصور الصلاة ، والوضوء .

والنظري: ما يحتاج إدراكه إلى التأمل،أو ما يتوقف حصوله على نظر وكسب^(٥). ومنه: إثبات الأحكام بالدليل، كحكم قراءة الفاتحة في الصلاة، وحكم ترك الركن الفعلي وهكذا .

وضابط ذلك : أن كل مسألة خلافية هي علم نظري، وكل مسألة مجمع عليها علم ضروري، مثل حرمة الزنا ، وجوب صوم رمضان، وجوب الحج،

(١) ينظر: التقريب والإرشاد : (٢١٩).

(٢) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول (٣٢ / ١) ، البحر المحيط (٣٤/١).

(٣) ينظر: الشرح الكبير لمختصر الأصول (١٤٥/١)، المواقف للإيجي (٦٠/١) شرح المقاصد: (١٩/١).

(٤) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٤٢٩/٧)، المعتصر من شرح المختصر (٤٣/١).

(٥) ينظر: الشرح الكبير لمختصر الأصول (١٤٥/١) .

صلاة الفجر ركعتان، صلاة الظهر أربعة للمقيم، نقول: هذه كلها لا تحتاج إلى نظر، ولا إلى بحث، العلم بها ضروري يستوي فيه الخاص والعام^(١).

الخامس: العلم بالوجوه التي تدل الأدلة فلا يكفيه العلم بذات الدلالة مع الذهول عن الوجه الذي يدل^(٢).

فاجتماع هذه الشروط في مسالك النظر مدعاة للعلم لا محالة، واختلال شرط منها مفسد للاستدلال وعرضة للزوال^(٣). قال الخطيب البغدادي: إذا نظر المجتهد في دليل لا في شبهة، واستوفى شروطه ورتبه حق ترتيبه، أفلحت حجته بعون الله تعالى وتوفيقه^(٤).

رابعاً: مفاصد إهمال التأمل والنظر على الاستدلال.

من المعلوم أن الاستدلال نصب الدليل لمسألة وفق معايير معينة^(٥). وهذا يعني أن الاستدلال دعوى تحتاج إلى دليل حازم وجازم في الحادثة، وإلا عرض دعواه واستدلّاه للنقض والإبطال، وتحول دليله إلى مجرد شبهة، لذا كان الواجب على كل مجتهد وقاض ومفت أن يأخذ الاستدلال مأخذ أهله العارفين بكلام العرب وكليات الشريعة ومقاصدها، كما كان السلف الأول يأخذونها، ولهذا قسم القرآن أهل الدلالة على قسمين: راسخون، وزائغون.

قال الله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ

(١) ينظر: الشرح المختصر لنظم الورقات (١١/٣).

(٢) ينظر: التلخيص في أصول الفقه (١٢٩/١)، البحر المحيط (٣٤/١).

(٣) ينظر: التلخيص في أصول الفقه (١٢٩/١).

(٤) ينظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٤٣/٢).

(٥) ينظر: موسوعة مصطلحات أصول الفقه ٣٥/١.

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

الْفِتْنَةُ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ {١}.

الأول: الراسخون في العلم : هؤلاء قد مدحهم الله تعالى وأثنى عليهم ، ومقتضى ذلك أنهم أهل للهداية والاستنباط ، ثم بينت الآية من صفاتهم الاستدلالية عدم خوضهم في المتشابه ، واتباع المحكم وهو أم الكتاب ومعظمه .
الثاني: الزائغون عن العلم: وهم الذين انحرفوا عن الدليل أو جانبوه، فهؤلاء مستدلون لكن يتبعون المتشابه من الكلام ، فهم يطلبون به أهواءهم لحصول الفتنة. وهؤلاء شأنهم التعت وتزمت ، والبأس الشريعة ثوبا ليس لها، وبهذا صرح الخطاب الرباني وكشف الهدف من ذلك وهو : ابتغاء الفتنة ، وابتغاء التأويل ^(٢). وكثيرا ما نرى استدلالات مقتصرة على دليل ما، وغيبت نظرها عن غيره من الأدلة الأصولية والفرعية العاضدة لنظره أو المعارضة له فهوت وتلاشت عند التمهيص . وقد سجل التاريخ نماذج كثيرة ، سأكتفي منها بالاتي :

• جواز تنفيل الإمام الجيش جميع ما غنموا ، بناء على نقل بعض العلماء أنه يجوز تنفيل السرية جميع ما غنمت ثم عزي ذلك إلى الإمام مالك ، فقال : ما نفل الإمام فهو جائز فأخذ هذه العبارة نصا على جواز تنفيل الإمام الجيش جميع ما غنم. ولم ينظر في النفل إلى أن السرية هي القطعة من الجيش الداخل لبلاد العدو لتغير على العدو ثم ترجع إلى الجيش لا أن السرية هي الجيش بعينه ، ولا التفت أيضا إلى أن النفل عند مالك لا يكون إلا من الخمس لا اختلاف عنه في ذلك ، ولا عن أحد من أصحابه ^(٣).

(١) سورة ال عمران ، الآية / ٧ .

(٢) ينظر : الاعتصام (٥/٢) .

(٣) ينظر: المصدر نفسه : (٨/٢) .

• استدل بعضهم على تحليل شحم الخنزير بقول الله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ)^(١) فاقترصر على تحريم اللحم دون غيره، فدل على أنه حلال ، وربما سلم بعض العلماء ما قالوا وزعم أن الشحم إنما حرم بالإجماع ، والأمر أيسر من ذلك فإن اللحم يطلق على الشحم وغيره حقيقة حتى إذا خص بالذكر قيل شحم كما يقال عرق وعصب وجلد ، ولو كان على ما قالوا لزم أن لا يكون العرق والعصب والجلد ولا المخ ولا النخاع ولا غير ذلك مما خص بالاسم محرما به ، وهذا شأن من استعجل طلبا للمخرج في دعواه^(٢).

• جواز استلحاق اللقيط لأي أحد وضمه إلى نسبه وأسرته، ويصبح بذلك أبنا للمتبنّي يترتب له جميع الحقوق والواجبات، حفظا لكرامته ومصلحته مع أنها مخالفة للنصوص القطعية والإجماع. ولو تتبعنا هذا الأمر لوجدنا أن سبب ذلك الفهم القاصر، وقلة النظر التام، إذ ورد عن بعض الفقهاء جواز استلحاق الولد في نكاح الشبهة أو الزنا ، فعمم هذا الأمر وهو مختص بمن ذكرنا أما إذا لم تكن هناك بنوة مدعاة من حلال أو شبهة أو حرام فهذا هو التبنّي الذي لم يقل به احد قط ، وانعقد الإجماع على تحريمه^(٣).

• إباحة عقود المستقبلات في السلع والأشهم^(٤)، تخريجا على قاعدة تأخير رأس المال في السلم ثلاث أيام. وهي قاعدة تخالف المنصوص ولم تقم على دليل البتة^(٥).

(١) سورة البقرة آية ١٧٣.

(٢) ينظر : الاعتصام ٤٨/٢، قواطع الأدلة ٤٧٥/١، التبصرة ٣٧٣/١.

(٣) ينظر: الاجتهاد المعاصر: ١٤٠.

(٤) هي عقود تجارية تقتضي الشراء أو البيع للكميات المعينة لتواريخ مستقبلية معينة. بحوث في قضايا فقهية معاصرة للعثماني ١٢٨/١.

(٥) ينظر: أخطاء منهجية في دراسة القضايا المعاصرة : ٤٩١.

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

• استدلال كثير من المعاصرين على تحريم فعل ما ، إذ لم يفعله نبي الهدى صلى الله عليه وسلم ، وفي هذا قصور نظر على بعض الأدلة وترك ما عداها، إذ دائرة الدليل أوسع من ذلك بكثير، إذ قد يرد إقرار في النازلة أو إجماع أو قياس أو غير ذلك من الأدلة وكلها حجة .

• تأويل الصيام في قوله صلى الله عليه وسلم: (من مات وعليه صيام فليصم عنه وليه)^(١) بالفدية . فحمل الصيام على هذا المعنى فيه تعسف كبير، وتأويل بعيد ، لا يرتضيه عقل متأمل، ومن ثمة قال الإمام النووي: وهذا تأويل ضعيف بل باطل، وأي ضرورة؟ وأي مانع؟ يمنع من العمل بظاهره^(٢).

وهذا كله ناشيء عن ترك التأمل والنظر، وهو يعني اختلال ميزان العدل في الاستدلال ، فيؤدي كما قال الشاطبي إلى مايلي:

١. الاعتماد على الأحاديث الضعيفة مع وجود الصحيحة .
٢. رد كثير النصوص بحجة أنها غير جارية على مقتضى النازلة، وربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين ،ومن ذلكشيوع دعوى عدم الفقه في حق أبي هريرة .
٣. التأويلات البعيدة التي يمجها العقل والنقل .
٤. تحريف الأدلة عن مواضعها، بأن يرد دليل على مناط ، فيصرف عن ذلك المنط إلى أمر آخر ، موهما أن المناطين واحد،والأمر ليس كذاك .
٥. إتباع المتشابه يعني العام من غير نظر في المخصص وكذا سائر النصوص المحتملة.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٨٠٣/٢) .

(٢) ينظر: معالم السنن (١٢٢/٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢٥/١) .

٦. فوات المقاصد الشرعية ، والتعارض بين الأصول الكلية والفروع الجزئية^(١).

٧. حصر الأدلة فيما تهواه قواعده ويرشحه فكره، قال الحجوي: " ولا يجوز للمفتي أن يتتبع في فتواه غرضه ومشتهاه أو يحابي بدين الله " ^(٢) .

فهذه وأمثالها لا تسمى أدلة وان ظهرت بصورتها ، وإنما شبه قامت مقامها، أتت من قلة التأمل والنظر، وممن أنتبه لهذا الخطر ونبه عليه إمام المقاصد الشاطبي، إذ قال: إن كل دليل فيه اشتباه واشكال ليس بدليل في الحقيقة حتى يتبين معناه ويظهر المراد منه، ويشترط في ذلك أن لا يعارضه اصل قطعي ، فإذا لم يظهر معناه لإجمال أو اشتراك أو عارضه قطعي كظهور تشبيهه فليس بدليل ؛ لأن حقيقة الدليل أن يكون ظاهرا في نفسه ودالا على غيره، وإلا احتيج إلى دليل فإن دل الدليل على عدم صحته ، فأحرى أن لا يكون دليلا ، ولا يمكن أن تعارض الفروع الجزئية الأصول الكلية لأن الفروع الجزئية إن لم تقتض عملا فهي في محل التوقف، وإن اقتضت عملا فالرجوع إلى الأصول^(٣).

ومدار الغلط الجهل بمقاصد النص ومراميه التي جاء من أجلها، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض ، لأن مأخذ الأدلة يكون بصورة واحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها ، وعامها المرتب على خاصها؛ ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر ببيئتها، حتى أوصلها الشاطبي إلى منحدر خطير وضمها الى المتشابهات، فقال: من اتباع المتشابهات، الأخذ بالمطلقات قبل النظر في مقيداتها، وبالعومومات من غير تأمل هل لها

(١) ينظر: الاعتصام (٤٧/٢ وما بعدها) .

(٢) الفكر السامي : (٤٨٨/٢) .

(٣) ينظر: الاعتصام: (١/ ٢٤٥) .

مخصصات أو لا^(١). وكذلك العكس بأن يكون النص مقيدا فيطلق أو خاصا فيعم
بالرأى من غير دليل، ولذلك لا يقتصر أهل الاجتهاد على التمسك بالعام مثلا
حتى ينظر عن مخصصه ، ولا يكتفي بالمطلق حتى ينظر هل له مقيد أو لا ؟
فالعام مع خاصة هو الدليل، فإن فقد الخاص، صار العام مع احتمال التخصيص
فيه من قبيل المتشابه، وصار ارتفاعه زيغا وانحرافا عن الصواب^(٢)، إلى ما
سوى ذلك من مناحيها، وهذا ما نسميه بفقّه الدليل أو فقّه الاستدلال ، فلا يكون
النص دليلا للعمل مالم يخلص من شوائب المحامل المقدرة والموهنة له ، لأن
المجتهد متى نظر في دليل على مسألة معينة احتاج إلى البحث عن أمور كثيرة
لا يستقيم إعمال الدليل من دونها^(٣). وكل هذا سآبينه بإذن الله لاحقا .

(١) ينظر: المصدر نفسه .

(٢) ينظر: الموافقات (٣/ ٣١٢) .

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٢٨٨) .

المبحث الأول

التأصيل الشرعي لمنهج التأمل والنظر

بدية أقول : لم يرد لفظ التأمل في القرآن الكريم صراحة، ولكن أشارت إليه آيات عدة تأمر بالنظر في خلق الله، والتثبت في رؤية عجائب الكون وآثار السابقين، وقد نعتت آيات كثيرة على المشركين عدم تأملهم فيما تشاهده أعينهم ويقع تحت أيديهم من عجائب صنع الله، وقد اقترنت آيات كثيرة بالأفعال «يرون، يخطروا» بصيغة المضارع التي تدل على الاستمرار وإدامة الرؤية أو النظر، وقبل ذكر الأدلة المؤصلة لمنهج التأمل والنظر أبين أمرا متعلقا بذلك فأقول :

العلوم قسمان منها: الظاهر الجلي ، ومنها الغامض الخفي .

فالجلي منها : ما لا يمكن لأحد الشك فيه ولا إيراد شبهة في نفيه .

والخفي : ما تعتريه الشبه التي قد تذهب بالناظر عن وجه الصواب . وأكثر ما يكون ذلك : فيمن نظر في الفروع قبل أحكام الأصول، أو لا ينظر في شيء من وجه النظر^(١). بعد بيان ذلك : سأسوق الأدلة المؤيدة وهي كثيرة لا تحصر حسبني منها ما يشبع النظر ويحقق العبر :

أولا : قال تعالى : {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْبُصَرِ} (٢).

وجه الدلالة : إن حقيقة الاعتبار تستعمل في التأمل النَّظَرُ ، وإعمال الفكر للوصول إلى الصواب، وبهذا المعنى تكون الإشارة كافية إلى التأمل في معاني النص ، وتحريك العقل في سائر النصوص القابلة لذلك ، واستخراج المعاني

(١) ينظر : الفصول في الأصول (١٧٠/٣) .

(٢) سورة الحشر ، من الآية / ٢ .

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

التي تتعلق بها الأحكام ؛ إذ إن الاعتبار واجب بنص القرآن وحقيقته التأمل والنظر (١).

ثانياً: قوله تعالى: {أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} (٢)، مع قوله تعالى: {أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} (٣).

وجه الدلالة : إن التدبر يعني تصرف القلب بالنظر في العواقب. والمعنى العام لهذه الآية: هلا تأملوا في تفسيره وتدبروا في تأويله وتفكروا في حججه ودلائله، فيقرروا بعجزهم عن الإتيان بمثله، قال البغوي رحمه الله : في الآية دليل على جواز القياس، فإن من العلم ما يدرك بالتلاوة والرواية وهو النص، ومنه ما يدرك بالاستنباط ، وهو القياس على المعاني المودعة في النصوص، فهو أمر بالنظر والاستدلال للوصول إلى الصواب وترك الشبه (٤).

ثالثاً : قَالَ تَعَالَى: {أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ} (٥).

وجه الدلالة : دلت الآية على وجوب إقامة الحجة والدليل. ثم قال: «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ» وإنما عدموا العلم لإعراضهم عن النظر، ولو وضعوا النظر موضعه لوجب لهم العلم لا محالة، وهو ايدان منه تعالى أن العلم الحقيقي هو الذي يسبقه النظر والتأمل في الأمور ، والأمر يدل

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٣/ ٤٢٠).

(٢) سورة محمد ، الآية/ ٢٤ .

(٣) سورة النساء ، الآية / ٨٢ .

(٤) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٣٠٠) ، تفسير البغوي (١/ ٦٦٧) ،

الكشاف عن حقائق التنزيل ١/ ٥٧١ .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية / ٢٤ .

على وجوب النظر، أي وصفتم الله بان له شريكا فهاتوا برهانكم النقلي أو العقلي^(١).

رابعاً : قَالَ تَعَالَى: {أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ}^(٢).

وجه الدلالة : إن من نظر حق النظر، ووضع النظر موضعه، أثمر له العلم واجبا، فإذا استبصر بنور اليقين أحكام الغائبات، وعلم موعوده الصادق في المستأنف نجا عن كد التردد والتجوز^(٣). قال القرطبي : إنما أمروا أن يستعملوا التفكير في خلق السموات والأرض وأنفسهم ، حتى يعلموا أن الله لم يخلق السموات وغيرها إلا بالحق^(٤).

ومن السنة :

أولاً : دعوة النبي صلى الله عليه وسلم من أول بعثته وأمره بالاستدلال والنظر ، فقد نقلت الأمة ذلك خلفا عن سلف ، نقلا متواترا متصلا ، كما نقلوا دعاءه إياهم إلى التوحيد، وإلى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم نقلوا معه دعاءه إياهم إلى الاعتبار والنظر^(٥).

ثانياً: عن جابر بن عبد الله قال :خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشق في رأسه، ثم احتلم ،فسأل أصحابه فقال:هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ،أخبر بذلك فقال: قتلوه قتلهم الله ،ألا

(١) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٢٣٥)، تفسير الرازي (٢٢/ ١٣٣) تفسير البيضاوي (٤/ ٤٩)

(٢) سورة الروم ، الآية / ٨ .

(٣) ينظر : تفسير القشيري (٣/ ١٠٩)، الهداية الى بلوغ النهاية (٩/ ٥٦٦٢) .

(٤) ينظر:الجامع لأحكام القرآن (٨/ ١٤) .

(٥) ينظر : الفصول في الأصول ٣/ ٣٧٨.

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال ، إنما كان يكفيه ان يتيمم ويعصر، أو يعصب، شك موسى، على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده^(١).

وجه الدلالة : لا بد لكل متصدر للفتوى أن ينظر في الأدلة وأحوالها، ولا يحكم بدليل لم يعلم من حاله شيئاً، فهم لم يفتنوا إلى أن الوجدان عند الضرورة مفقود معنى، فوقعوا في المحذور، ثم إن الحكم من غير نظر قتل متسبب ، وهذا ما صرح به صلى الله عليه وسلم بقوله : " قتلوه " ، فأسند القتل اليهم؛ لأنهم تسببوا فيه بفتواهم ، ومن ثمة عاب عليهم لكونهم مقصرين في التأمل في النصوص، فأين هم من قوله تعالى: (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ)^(٢)؟ ولو نظروا وتأملوا، لقالوا : يكفيك : التيمم وتعصيب الجرح والمسح عليه^(٣). وبهذا المعنى يقول الشافعي: «المستفتي عليل، والمفتي طبيب، فإن لم يكن ماهراً بطبه وإلا قتله»^(٤).

ثالثاً : وكل النبي صلى الله عليه وسلم إلى علماء الأمة ومجتهديها كشف الأدلة وتتبعها بالنظر، كما قال ذلك لعمر رضي الله عنه، لما سئل عن الكلاله: (يَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ)^(٥) ففيه دعوة لعمر ولمن جاء بعده باستقصاء النظر في النصوص واستتباط المعنى المراد، ولو كان غير عمر لفصل له القول، ولكن لما كان من أهل العلم والنظر، وكل الأمر في ذلك إلى معرفتها بالاجتهاد، وتتبعها بالتأمل والنظر^(٦).

(١) أخرجه أبو داود في سننه : (١/ ٣١٦) .

(٢) سورة المائدة من الآية ٦.

(٣) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ٤٨٤) .

(٤) ينظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢/ ٣٩٤) .

(٥) أخرجه مالك في موطئه : (٢/ ٥٣٣)، أبو شيبة في مصنفه: (١٤/ ٥٨٠) .

(٦) ينظر: معالم السنن: (٤/ ٩١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ٥٧) .

ومن الأثر : وردت آثار عده تحت المجتهد إلى التثبت واستيفاء النصوص ومن ذلك :

أولا : قول عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: الفهم الفهم مما يتلجلج في صدرك مما يبلغك من القرآن والسنة ، اعرف الأمثال والأشباه ، وقس الأمور عند ذلك ، فاعمد إلى أحبها إلى الله ، وأشبهها بالحق فيما ترى (١).

وجه الدلالة : ينبغي لكل قاض ومفت أن يفهم ما يدور حوله فهو مأمور بالتثبت والنظر في آيات الله وسنة نبيه ، ممنوع من المجازفة ، ولاسيما فيما لا نص فيه من الحوادث ، فالنصوص معدودة والحوادث ممدودة ، فحينئذ لابد له من التأمل والنظر وتقليب الأمور ، وطريق أملة ما بينه بقوله: اعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور عند ذلك (٢).

ثانيا : عن عبد الله بن محيريز : أن رجلا من بني كنانة يدعى المخدجي سمع رجلا بالشام يكنى أبا محمد (٣) يقول: أن الوتر واجب ، فقال المخدجي: فرحت إلى عبادة بن الصامت ، فاعترضت له وهو رائج إلى المسجد ، فأخبرته بالذي قال أبو محمد ، قال عبادة : كذب أبو محمد . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد . فمن جاء بهن ، لم يضيع منهن شيئا ، استخفافا بحقهن ؛ كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن ، فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه ، وإن شاء أدخله الجنة» (٤).

(١) أخرجه الدار قطني : (٢٠٦/٤) .

(٢) ينظر : المبسوط للسرخسي (١٦ / ٦٣) ..

(٣) هو مسعود بن أوس الأنصاري .

(٤) ينظر : أخرجه مالك في الموطأ (٢ / ١٦٩) ، وأحمد في المسند (٣١٩/٥) .

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

وجه الدلالة : استباحة الفتوى بما خف من المسائل في الطرقات والمشي ، وأما المسائل الحرجة والمشكلة مما تحتاج إلى تأصيل وتقعيد فلا بد للمفتي أن يجلس لها وينظر في أمرها ، كما أن فيه نقل قول الغير وفي هذا مدعاة أيضا إلى الاجتهاد والنظر مرة أخرى لتتبع الأدلة وكشف ما استدل به ليبين للناس ما أشكل من ذلك^(١).

ثالثا : قال عبد الله بن المعتز : « التثبت يسهل طريق الرأي إلى الإصابة ، والعجلة تضمن العثرة »^(٢)

المعقول : اتفق العقلاء على أن الإنسان يفرع إلى النظر في كل أمر خال من الحس والخبر ، فثبت بذلك أن النظر في طبع الإنسان كالحس قد جعله الله معيارا وسببا للوصول إلى المعرفة الحقيقية لحقائق الوقائع^(٣).

* *

(١) المنتقى شرح الموطأ (١/ ٢٢١) .

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢/ ٣٩٥) .

(٣) ينظر : الفصول في الأصول : (٣/ ٣٧٥) .

المبحث الثاني

التأمل والنظر في تقعيد النصوص

المطلب الأول : أهمية تحري الدليل

ذكر الدليل للمسألة أمر هين، ولكن الأمر الذي يحتاج إلى تأمل وتأن ونظر أن يكون الدليل هو الفصل في المسألة، والقاطع في كل معضلة، وهذه هي وظيفة المستدل المنشود، إذ الاجتهاد افتعال من الجهد وهذه الصيغة تعني إجهاد المرء نفسه في طلب ما تعبد به الله تعالى به في القرآن وفيما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١)، وبذلك نطق لسان ابن حزم فقال: لا يوجد مفت في الديانة وفي الطب أبدا إلا أحد ثلاثة:

إما عالم يفتي بما بلغه من النصوص بعد البحث والتقصي كما يلزمه، فهذا مأجور أخطأ وأصاب، وواجب عليه أن يفتي بما علم.
وإما فاسق يفتي بما يتفق له مستديما لرياسة أو لكسب مال وهو يدري أنه يفتي بغير واجب.

وإما جاهل ضعيف العقل ويفتي بغير يقين علم وهو يظن أنه مصيب ولم يبحث حق البحث^(٢).

ومن ثمة قرر الأصوليون أنه: لا اجتهاد بغير استفراغ الوسع في التأمل والنظر، وتتبع الأدلة، والبحث عن مضانها، وتنقية صحيحها من سقيمها، حتى زاد بعضهم على قيد بذل الوسع: أن يحس بالعجز عن مزيد الطلب^(٣). قال ابن القيم: إذا نزلت بالحاكم أو المفتي النازلة، فإما أن يكون عالما بالحق فيها أو

(١) ينظر: شرح مختصر الروضة (٥٧٥/٣)، الكوكب المنير (٢١/٣).

(٢) ينظر: الاحكام ابن حزم: (١٢٠/٥).

(٣) ينظر: المستصفى (٣٨٢/٢)، كشف الاسرار للبخاري (١٤/٤).

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

غالبا على ظنه بحيث قد استفرغ وسعه في طلبه ومعرفته أولا، فان لم يكن عالما بالحق فيها ولا غلب على ظنه، لم يحل له أن يفتي ولا يقضي بما لا يعلم، ومتى أقدم على ذلك فقد تعرض لعقوبة الله (١). ومن ثمة يتوجب على القاضي والمفتي والمجتهد طلب الحكم في النازلة، فيتوصل إلى الدليل الفصل عبر مراحل التأمل والنظر بالآتي:

أولا : نص القرآن وصحيح الحديث .

ثانيا : طلب المحتمل، فيطلب للعام التخصيص، وللمطلق التقييد، والناسخ المنسوخ وهكذا .

ثالثا : بناء الآي بعضها مع بعض، والسنة كذلك ، لأن الشريعة صورة واحدة ، ولا يمكن فصلها بحال.

رابعا: مطالعة أقوال الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم عصرا بعد عصر ، وأن ينظر إليها نظرة واحدة ، ويحكم فيها القرآن والسنة فلايها حكم اعتقده وأفتى به واطرح سائرهما.

خامسا: النظر في القرائن . لأنها صارفة للمعاني (٢).

فهذا هو الاجتهاد الصحيح الذي يؤجر من فعله على كل حال، فإن وافق الحق عند الله عز و جل أجر أجرا ثانيا على الإصابة فحصل له أجران ، وإن لم يوافق لإدراك الحق لم يأثم وقد حصل له أجر الطلب للحق والتأمل والنظر في الهداية له، كما قال مالك العتابي (٣):

وما كل موصوف له الحق يهتدي... ولا كل من أم الصوى يستبينها .

(١) ينظر : اعلام الموقعين : (١٥٣/٤).

(٢) ينظر : الاحكام لابن حزم : (١٣٠/٥) ، اعلام الموقعين : (١٥٣/٤) ، الفكر السامي ٤٨٦/٢ .

(٣) ينظر: نور الطرف ونور الظرف (١١/١)، الحيوان للجاحظ (٢٩/٣) .

قال ابن الصلاح : كل من يكتفي بأن يكون في فتياه موافقا لقول أو وجه في المسألة، ويعمل بما شاء كيف شاء من غير نظر وتأمل، فقد جهل وخرق الإجماع^(١).

وأما عن جانب الظن عند المجتهد، فاعتماده وقوته تستند إلى تأمله ونظره، فإن المجتهد إذا بحث عن مدارك الأدلة، فلم يظهر له دليل مع أهليته. وإطلاعه على مداركها، وقدرته على الاستقصاء، وشدة بحثه، وعنايته، غلب على ظنه انتفاء الداليل، فإنه ينزل منزلة العلم في وجوب العمل؛ لأنه ظن استند إلى بحث ونظر، وهذا غاية الواجب على المجتهد^(٢)؛ ولذا قال إمام الحرمين : إذا لم يفرض المجتهد في الطلب وشدة البحث عن النصوص ولم يتمكن بعد النظر والتأمل من العثور عليه فحكم الله عليه هو موجب اجتهاده قطعا^(٣).

المطلب الثاني: التأمل والنظر في ترتيب الدليل النقلي

من المعلوم أن أدلة الحكم الشرعي تنقسم على قسمين : نقلية ، وعقلية ، ولكي يصل الناظر في الواقعة إلى حكم صحيح ، لا بد أن يكون نظره صحيحا كذلك، ومن ثمة عرفوا الدليل بقولهم : ما النظر الصحيح فيه يفضي إلى العلم ، والأمانة : ما النظر الصحيح فيه يؤدي إلى غلبة الظن^(٤)، فتبين أن العلم والظن طريقهما التأمل والنظر الصحيحان في الأدلة سواء أكانت نقلية أم عقلية، لكن لما كان نظرنا في النصوص سنشرع ببيان الآتي:

(١) ينظر: أدب الفتوى (ص ١١١) .

(٢) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٤٤٧)

(٣) ينظر: التلخيص في أصول الفقه (٣/ ٣٨٢)

(٤) ينظر: المعتمد، (٥/١)، العدة (١/ ١٣٥)، قواطع الأدلة (١/ ٢١).

الفرع الأول : تدريج النظر في الدليل :

حين ترد نازلة تحتاج إلى تععيد ، يتحتم على الباحث التأمل والنظر عن هذه النازلة للوصول إلى حكمها ، ابتداء بالكتاب وانتهاء بالتوقف أو الالتجاء الى البراءة الأصلية. لكن هل يكون نظره كيفما اتفق؟ لا بل عليه التحري البالغ للوصول إلى دليل صائب أو قريب منه ما استطاع الى ذلك سبيلا ، لان الله تعبدنا بالوصول إلى أقرب الأدلة وأحسنها، وإلى ذلك اشارة الحق سبحانه بقوله : {الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ} (١)، وفي هذا يقول الزركشي: إن حق المجتهد أن يطلب لنفسه أقوى الحجج عند الله ما وجد إلى ذلك سبيلا، لأن الحجة كلما قويت أمن على نفسه وفتواه من الزلل (٢).

وفي ضوء ذلك أيضا يقول الإمام الشافعي: إنما يؤخذ العلم من أعلى (٣). وهذه مدعاة إلى بذل الجهد وتحري النازلة عبر مدرج النظر (٤) . قال الشيرازي : " أجمعت الأمة على وجوب النظر والاستدلال في ترتيب الأدلة وبناء بعضها على بعض ، ولو كان الجميع صوابا لم يكن للنظر معنى " (٥). ويتحقق ذلك: بالنظر في نصوص الكتاب أولا، فإن لم يجد نظر في الخبر المتواتر فالآحاد ، ومن بعد الإجماع. وهذا ما ذهب إليه جمهور الأصوليين (٦).

(١) سورة الزمر: الآية ١٨

(٢) ينظر البحر المحيط (٥١٧/٤) .

(٣) ينظر: معرفة السنن والآثار (١٨٣/١) .

(٤) وهذا مصطلح الغزالي ولم يسبق اليه . ينظر: المستصفى : (٣٧٤/١) .

(٥) التبصرة : (٥٠١/١) .

(٦) ينظر : المحصول لابن العربي : (١٣٤/١)، المنحول (٥٧٥/١)، البحر المحيط (٥١٧/٤)، ارشاد الفحول: (٢٢٤/٢) .

وقيل: يجب على المجتهد في كل مسألة أن ينظر أول شيء إلى الإجماع: فإن وجده لم يحتج إلى النظر في سواه. ولو خالفه كتاب أو سنة علم أن ذلك منسوخ، أو متأول؛ لكون الإجماع دليلاً قاطعاً، لا يقبل نسخاً ولا تأويلاً. ثم ينظر في الكتاب والسنة المتواترة، وهما على رتبة واحدة؛ لأن كل واحد منهما دليل قاطع^(١). هذا هو طريق النظر الإجمالي في الأدلة النقلية.

أما التفصيلية فيكون النظر أولاً: إلى النصوص المحكمة ثم الظواهر المحتملة، فأول ما يطلب من الكتاب والسنة: النص فإن لم يجد فالظاهر، ويقدم في ذلك المنطوق على المفهوم، فإن لم يجد نظر في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ثم في تقريراته، فإن لم يجد نظر في الإجماع، ثم في ترتيب الأدلة ومعرفة الترجيح^(٢). قال الآمدي: وكانوا لا يعدلون إلى الآراء والأقيسة إلا بعد البحث عن النصوص واليأس منها^(٣).

يشهد لهذا الأدلة الآتية:

أولاً: قوله تعالى: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}^(٤).

وجه الدلالة: أن للشرع منهاجاً خاصاً وميزاناً مرتباً عند حلول النازلة أو الاختلاف فيها فكتاب الله أولاً والسنة ثانياً وفي هذا رد لمن يقدم الإجماع على هذين.

ثانياً: عن معاذ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن، قال له: كيف تقضي إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله،

(١) ونحن نرى أن الترتيب ناشئ عن مبدأ القوة فما كان أقوى مقدم على غيره.

(٢) ينظر: المستصفى (٣٧٤/١)، روضة الناظر (٣٨٩/٢)، قواعد الأصول ومعاقد

الفصول (٢٦/١)، التحبير شرح التحرير (٤١١٧/٨).

(٣) ينظر: الإحكام للآمدي (٢٤٠/٤)، والمصادر السابقة.

(٤) سورة النساء من الآية ٥٩.

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: أَقْضِي بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي لَا أَلُو، قَالَ: فَضْرَبْ بِيَدِهِ عَلَى صَدْرِي، وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ اللَّهِ لِمَ يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ^(١).

ثالثاً : كان عمر بن الخطاب حين تأتية الحادثة ينظر عنها في القرآن ثم في السنة، فإن لم يجدها بحث في قضاء أبي بكر فإن لم يجد دعا أهل العلم لبحث المسألة .

الفرع الثاني : النظر في احتمالات النص

وصول المجتهد إلى دليل لا يعني حسم المسألة، بل هذه نظرة أولى لابد من نظرات آخر لما يحتمله هذا النص ويعترضه، من تخصيص أو تقييد أو نسخ أو قرينة صارفة للفظ ظاهر، لتؤمن عملية الاستنباط وتسلم من تطرق الخش إليها^(٢)، فمن أهم ما يشتد له فكر المجتهد ويعتني به ويصوب له نظره هو المحتملات : وأعني بذلك احتمالات النص ، فالنص العام محتمل للتخصيص، والمطلق محتمل للقيود ، والأجمال محتمل للبيان ، والحقيقة مع المجاز ، والمتقدم مع المتأخر . وهكذا .. وقد أجمل كل ذلك الإمام الجصاص بقوله : لا يكون الرجل من أهل الاجتهاد والنظر مالم يكن عارفا ما يعترض على تلك النصوص من التخصيص أو النسخ أو صرفه عن حقيقته إلى المجاز ، فتكون حينئذ دلائل الأصول مقارنة للعموم في إيجاب تخصيصه إن كان المراد الخصوص لله تعالى ، له ما يوجب تخصيصه ، فان اعتقد فيه العموم فإنما قصر في اجتهاده واخطأ في اعتقاده ، والله تعالى لم يأمره باعتقاد الخطأ.^(٣) وهذا الخطأ البين

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده : (١/ ٤٥٤) .

(٢) أنوار البروق في أنواء الفروق (٢/ ١١٩) .

(٣) ينظر الفصول في الأصول (٢/ ٧٠) .

والمشخص أصوليا : هو التقصير في التأمل والنظر ، وبه صرح غير واحد من أهل النظر، فقالوا : إن اجتهاد أي مجتهد في حادثة لا يخلو من ضريين : أحدهما : الاستقصاء في النظر، والمبالغة في فحص الأدلة وتتبع أحوالها. ثانيهما: اجتهاد دون ذلك ، ويجوز الاقتصار عليه لكن المبالغة في النظر أولى وأعلى كونها أقرب إلى إصابة الأشبه وأولى بموافقة المطلوب ^(١).

فالنظر الأول يستحق به صاحبه أجرين ، وما دونه أبعد من موافقة النظير وإصابة المطلوب، فيفيد غلبة الظن عند المجتهد بذلك ، فيستحق به صاحبه الأجر الواحد. وإذا كان هذا على ما وصفنا ترتب عليه شيء آخر وهو جواز دعاء المخالف في الرأي والتنزيل أي تععيد الدليل الى المبالغة في النظر واستقصاء الأدلة ^(٢)، ولهذا قال الشاطبي : ولا يقتصر أهل الاجتهاد على التمسك بالعام حتى يبحثوا عن المخصص، ولا المطلق حتى ينظروا هل له مقيد أو لا ؟ وحقيقة البيان تظهر مع الجمع بينهما ^(٣).

لذا أثبت أقوال الأصوليين وتعددت في النظر والمبالغة في تتبع الأدلة قبل تنزيها على الحوادث، وها هنا فصلها بالاتي:

القول الأول : ذهب جمع كبير من الأصوليين إلى وجوب الامتناع عن العمل بالعام قبل البحث عن الخاص، بل نقلوا الإجماع على ذلك ، فقال شمس الدين الأصفهاني وغيره: أجمع الأصوليون على امتناع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص ^(٤)، لكن الحق في ذلك عدم الاجماع ، وأنه قول الإمام احمد في

(١) ينظر : الفصول في الأصول (٣٥٣/٤) .

(٢) ينظر: الفصول في الأصول (٣٥٣/٤).

(٣) ينظر: الموافقات (١١٥/٢) .

(٤) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ٢ / ٤١٢ . وممن نقل الإجماع في ذلك:

الغزالي والآمدي لكن في نقل هذا نظر، فنده كثير من الأصوليين ، وهذا ما أميل اليه إذ الإجماع منقول في طرفي المسألة، فكيف ينعقد الإجماع على الشيء وضده ؟ =

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

رواية عبد الله وأرجح الأقوال عند الحنفية والمالكية والشافعية^(١)، ولا يقتصر الأمر على العام فحسب بل هو أعم من ذلك. فشمل النظر في المقيد والمنسوخ والمفسر، ولذا قالوا: هذا أي - الخلاف في العمل بالعام قبل المخصص - في كل دليل مع معارضه، وقد صرح الزركشي بذلك، فقال: العمل بالمطلق قبل البحث عن المقيد، ينبغي أن يكون على خلاف السابق في العموم^(٢).

في تتبع النسخ قال الامدي: فلا بد من النظر في معرفة صحة النص متواتر أو أحاداً، ولا بد من البحث عن كونه منسوخاً أم لا^(٣).

واستدلوا بما يأتي:

أولاً: قبل النظر عن المخصص، لم يحصل ظن العموم؛ لأن اعتقاد إمكان وجود المخصص مانع من حصول الظن، وأما بعد النظر وعدم الوجدان يحصل الظن. وهذا هو مبتغى المجتهد في تتبع الأدلة^(٤).

ثانياً: أن المقتضي للعموم هو الصيغة المتجردة عن القرائن ولا يعلم تجردها عن القرائن إلا بعد النظر في الأصول والبحث عن الأدلة، لأن دليل

وما سأنقله من خلاف دليل على الخلاف وعدم صحة الإجماع المنقول، وأنه ممتنع في القولين، للاستقراء، ومستمسكاً بقول الزركشي إذ قال: ومن نقل الخلاف مقدم على من نقل الإجماع لمزيد الإطلاع. والله اعلم. ينظر المحصول: (٢١/٣)، التقرير والتحبير (٢٦٨/١)، البحر المحيط (٦١/٤). الإبهاج (١٤١/٢)، نهاية السؤل (١٩٩/١)، إرشاد الفحول (٣٤٦/١).

(١) ينظر: ينظر التقرير والتحبير (٢٦٨/١)، البحر المحيط (٦١/٤). الإبهاج (١٤١/٢)، نهاية السؤل (١٩٩/١)، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (٣٦٤/١).

(٢) ينظر: البحر المحيط: (٥/٣).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للامدي (٣/ ١٨٤) الشرح الكبير لمختصر الأصول (ص: ٢٥٤)

(٤) ينظر: تنقيح المفهوم في تنقيح صيغ العموم (٧٠/١).

التخصيص قد يكون متصلا بلفظ العموم بالشرط والاستثناء، وقد يكون متأخرا عنه فلم يـ**جز** اعتقاد عموميه ولا العمل به ما لم يوجد شرط العموم فيه. لأن العموم دليل **ب** بشرط انتفاء المخصص، والشرط بعد لم يظهر، وكذلك كل دليل يمكن أن **يعارضه** دليل فهو دليل بشرط السلامة عن المعارضة فلا بد من معرفة الشـ**ط** (١).

ثالثا: يقاس على البينة في الحكم، فكما يعتمد على ما يعلم إذا علم الحاكم عدالتها، **لـ** كانت البينة لا تكون بينة حتى يعلم خبرها من الأسباب القادحة في العدالة، **لـ** يـ**جز** العمل بها مع الجهل بحالها، بل يجب عليه أن يتوقف فيها حتى يكشف **عـن** باطن حالها بسؤال أهل الخبرة والمعرفة بالشهود (٢).

رابعا: إذا سلمنا قيام المخصص لا يكون العموم حجة في صورة التخصيص **فـ** قبل البحث عن وجود المخصص يجوز أن يكون العموم حجة، وأن لا يكون، **و** الأصل أن لا يكون حجة إبقاء للشيء على حكم الأصل (٣).

خامسا: أن اللفظ الموضوع للاستغراق هو اللفظ المتجرد عن القرائن المخصصة، ولا بد من طلب التجرد لنحمله على المعنى الموضوع له اللفظ، وعند الطالب نعرض الخطاب الوارد على دلائل الشرع ليعرف هل وجد هناك دليل يخص اللفظ أولا، فإن لم نجده بعد النظر حمل اللفظ على ما وضع له (٤).
القول الثاني: لا يجب النظر في المحتملات، بل يقدم الدليل حتى يرد ما يبطله، والإجماع منقول فيه أيضا، ولكن الصحيح أن هذا هو قول بعض الحنفية

(١) ينظر: المستصفى (٢٥٦/١).

(٢) ينظر: الإحكام للامدي (٣١/١)، شرح الكوكب المنير (٤٥٧/٣).

(٣) ينظر: أرشاد الفحول (٣٤٦/١).

(٤) ينظر: ابن سريج وأروه الاصوليه ١٦٥/١.

د. صهيب عباس عودة الكبسي

وظاهر كلام الإمام احمد في رواية صالح، وقول أبي العباس ابن سريج والاصطخري والمروزي من الشافعية^(١)، واستدلوا بما يأتي :

أولا : عن جابر رضي الله عنه، قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي عبيدة بن الجراح، ونحن ثلاثمائة وبضعة عشر، فزودنا جرابا من تمر، فكان يعطينا منه قبضة قبضة، فلما أنجزناه أعطانا ثمرة ثمرة، فكنا نمصها كما يمصها الصبي، ونشرب عليها الماء، فلما فقدناها وجدنا فقدها، فكنا نخبط الخبط بقسينا فنسفه ونشرب عليه الماء حتى سميننا جيش الخبط، فبينما نحن على ساحل البحر إذا نحن بدابة مثل الكثيب يقال لها العنبر، قال أبو عبيدة: ميتة فلا تأكلوه، ثم قال: جيش رسول الله وفي سبيل الله ونحن مضطرون، قال: فأكلنا منها عشرين ليلة أو قال خمسة عشر ليلة وصنعنا منه وشيقة، ولقد قعد منا اثنا عشر رجلا على موضع عينه، وأخذ أبو عبيدة ضلعا من أضلاعه، فرحل بها أجسم بغير من أباعر القوم، فأجاز تحته، قال : فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: ما حبسكم؟ قلنا: يا رسول الله تبعنّا عيرات قريش، فذكرنا له شأن الدابة، فقال: إنما هو رزق رزقكموها الله، أمعكم منه شيء؟ فقلنا: نعم.^(٢)

وجه الدلالة : إن أبا عبيدة حكم بتجيس ميتة البحر تمسكا منه بعموم آيات القرآن، ثم انه استباحها بحكم الاضطرار، مع أن هذا العموم مخصوص، بقوله صلى الله عليه وسلم: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» ولم يكن عنده، ولا عند أحد من أصحابه خبر من هذا المخصص.

(١) ينظر: ينظر المحصول: (٢١/٣)، التقرير والتحرير (٢٦٨/١)، البحر المحيط (٦١/٤).

الابهاج (١٤١/٢)، نهاية السؤل (١٩٩/١)، ارشاد الفحول (٣٤٦/١) ..

(٢) اخرج أبو داود الطيالسي: (٣٠٤ / ٣) وأصله في الصحيحين .

ثانيا : لو لم يجز التمسك بالعام إلا بعد طلب أنه هل وجد مخصص أم لا، لما جاز التمسك بالحقيقة، إلا بعد طلب أنه هل وجد ما يقتضي صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز، وهذا باطل فذاك مثله. بيان الملازمة أنه لو لم يجز التمسك بالعام إلا بعد طلب المخصص، لكان ذلك لأجل الاحتراز عن الخطأ المحتمل، وهذا المعنى قائم في التمسك بحقيقة اللفظ فيجب اشتراكهما في الحكم بيان أن التمسك بالحقيقة لا يتوقف على طلب ما يوجب العدول إلى المجاز، هو أن ذلك غير واجب في العرف بدليل أنهم يحملون الألفاظ على ظواهرها من غير بحث عن أنه هل وجد ما يوجب العدول أم لا وإذا وجب ذلك في العرف وجب أيضا في الشرع (١).

ثالثا: أن الأصل عدم التخصيص، وهذا يوجب ظن عدم المخصص فيكفي في إثبات ظن الحكم (٢).

رابعا : أن الأصول غير محصورة؛ فلا يمكن المجتهد أن ينظر في جميعها؛ وإنما ينظر في بعضها، ويجوز أن يكون قد بقي شيء لم يبلغه نظره، ويكون ذلك الباقي فيه ما يدل على التخصيص، فيفضي إلى الوقف في العموم أبداً، وهذا لا يلزم المخالف؛ لأن الحاكم إذا توقف عن الحكم بشهادة الشاهدين حتى يسأل عنهما، وجب أن يتوقف أبداً، كذلك ههنا. فإن الظاهر الذي لا يغلب على الظن انتفاء ما يعارضه لا يغلب على الظن مقتضاه فإذا غلب على الظن انتفاء معارضه غلب على الظن مقتضاه وهذه الغلبة لا تحصل للمتأخرين في أكثر العمومات إلا بعد البحث عن المعارض (٣).

(١) ينظر: المحصول (٢١/٣) .

(٢) ينظر: المصدر نفسه .

(٣) ينظر: العدة في أصول الفقه (٢/ ٥٣٠) ، البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٥١) .

خامسا: كل دليل أمكن أن يعارضه دليل، فهو دليل بشرط سلامته عن المعارض، فلا بد من معرفة الشرط، والجمع بين الأصل والفرع بعلّة، مشروط بعدم الفرق، فلا بد من معرفة عدمه^(١).

الراجح

بعد بيان ما انتهى إليه اختلاف الأصوليين في بيان نوع الإدراك الذي يحسم به الدليل من محتملاته. وبعد تأمل ونظر يمكن لي القول بترجيح القول الأول، لأننا متعبدون باتباع الأدلة ومعرفتها من أجل الوصول للحق، وتحري أقوى الأدلة وأعلّاهما وهذا لا يكون إلا بعد النظر فيما يعترض النصوص، وهذا هو الحد الفاصل بين الدليل والشبهة، وبين المجتهد المصيب والمخطيء، وبين الراجح والمرجوح، متقدم من أن النص منفردا لا يسمى دليلا إلا إذا انتفت عنه عوارضه ومحتملاته، وقد كان الإمام أحمد لا يجوز لأهل زمانه ونحوهم استعمال ظواهر الكتاب قبل البحث عما يفسرها من السنة وأقوال الصحابة والتابعين^(٢)، كما أن في عدم النظر مدعاة للتعارض ومصادمة النصوص.

الفرع الثالث : ماهية النظر ومدته

بعد تحقيق عدم الإجماع في القول على امتناع العمل بالعموم قبل النظر في المخصص، وتحرير محل النزاع، نبين الاختلاف في ماهية النظر ومدته؟ فقد اختلفوا من هذه الجهة على أقوال أخر :

القول الأول: لا يشترط القطع بعدم وجود المخصص، بل يكفي أن ينظر المستدل في المخصص، ويستقصيه في مضائه، فإذا غلب على ظنه عدم وجود المخصص: حكم بأنه لا مخصص لهذا اللفظ العام، وحينئذ يجب العمل به من

(١) ينظر: روضة الناظر (٥٧/٢).

(٢) ينظر: الشرح الكبير لمختصر الأصول (٢٥٤/١).

غير تحديد وقت معين. وإلى هذا ذهب: الآمدي، وابن سريج، وإمام الحرمين، والغزالي من الشافعية، وأبو الخطاب من الحنابلة^(١).

قال الآمدي: فالحد الذي يوجب العمل بالعام أن يبحث عن المخصص بما يغلب على ظنه عدمه، وأنه لو بحث عنه ثانيا وثالثا لم يكن لبحثه فائدة^(٢)، فلذا لا يحدد نظره بمدة معينة؛ لأن ذلك مما لا ينضبط بل عليه أن يتأمل ويتوقف بقدر ما ينظر في الأدلة وأحوالها على حسب جهده من غير تفريط، والزمان غير لازم فيه، فهو منوط بالحادثة وأدلتها وضوحا وخفاء، فربما يبقى في اجتهاده ساعات وربما لا^(٣)، وقال الزركشي: ولا مدة لنظره أكثر من زمان يخطر بباله ما قد علمه من الأصول فيه، فإن لم يجد في ذلك ما يدل على خصوصها واحتاج إلى التقييد أجراها على العموم، وإن لم يحتج سأل من يعلم أو ازداد عليه في التأمل والنظر^(٤)، وهذا في كل دليل مع معارضه. واستدلوا بما يأتي:

أنه لو اشترط القطع بعدم وجود المخصص للزم من ذلك تعطيل العمل بالعمومات كلها؛ لكثرة الأدلة، وعدم انحصار الأصول وتفرقها، فيكفي أن يغلب على ظنه عدم وجود المخصص والعمل بما يغلب على الظن واجب^(٥).

(١) ينظر: المستصفى (١٧٨/٢)، التلخيص (١٦٦/٢)، الأحكام للآمدي (٥١/٣)، شرح

مختصر الروضة (٥٤٢/٢)، الإبهاج (٢٤١/٢) المذهب في علم أصول الفقه المقارن

(٤/١٥٨٢). وأما ما ورد من أفراد الإمام الغزالي بقول ثالث غير هذين القولين فلا

يصح، والصحيح مذهبه مذهب أصحابه. ينظر: المصادر أنفسها.

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٥١/٣).

(٣) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٣٨٩/٢)، التلخيص في أصول الفقه (١٦٦/٢).

(٤) ينظر: البحر المحيط: (٢١٧/٢).

(٥) ينظر المصدر نفسه.

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

القول الثاني: لا يكفي غلبة الظن بل لابد من القطع في رفع الاحتمال بمعنى: أن المجتهد يبحث عن المخصص ويبالغ في نظره ، فإذا قطع بعدم وجوده، وسكنت نفسه بأنه لا دليل مخصص له ، عمل باللفظ العام، وهو اختيار القاضي أبي بكر الباقلاني^(١)، مستدلاً:

بأنه إذا كانت نفسه تشعر بدليل شذ عنه، وتردد فيه، وقال فينفسه: يمكن أن يوجد ذلك الدليل المخصص، ويمكن أن لا يوجد، فكيف يحكم بدليل ويعمل به؟ وهو اللفظ العامي جوز أن يكون الحكم به حراماً^(٢).

لكن يجاب عنه : إنه إذا بحث عن المخصص وغلب على ظنه عدم وجوده، فإنه يغلب على ظنه أن هذا اللفظ عام، فيجب اعتقاد عمومته والعمل به؛ لأن العمل بالظن الغالب واجب، ولا يقع في ذلك تردد؛ إذ لو اشترط القطع في كل دليل: لما بقى دليل؛ لأن جل الأدلة ظنية.

الراجع :

بعد نقل الأقوال وعرضها والتأمل والنظر في منقول كلام الأئمة فاني أميل مع القول الأول؛ لأن غالب الظن يقوم مقام اليقين عند المجتهد فيكتفى به ، إذ تكليف النظر القطعي يفضي إلى تعطيل العمل بالعمومات وظاهر الألفاظ ، فتعين أنه لا طريق إلى القطع بانتفاء المحتملات إلا بالبحث النظري وهو يفيد غلبة الظن .

* *

(١) ينظر المستصفى: (١٧٧/٢) .

(٢) ينظر المستصفى: (١٧٧/٢)، شرح مختصر الروضة (٥٣٧/٢)، الابهاج (١٤١/٢) .

المبحث الثالث

التأمل والنظر لتحديد المعنى المعبر

من المعلوم لكل مستدل وناظر في النصوص ، سواء كانت شرعية أم قانونية، أن الألفاظ ليست بمستوى واحد من الفهم ، وإنما تتفاوت وضوحا وخفاء، فمنها قريبة المعنى، ومنها بعيدة المنال، إذ علاقة اللفظ بالمعنى، ليست ساكنة بل متحركة، وليست ثابتة بل متغيرة، وفورود النص يحتم على الناظر تدقيق النظر للمبحث عن المعنى ، ولا ينبغي عليه مداهمة المعنى مجازفة من غير تأمل وتروي، الأمر الذي يعطي مرونة للعقل البشري في التحرك والتقليل بين معاني الألفاظ، وفق ضوابط وقوانين تحكم هذا التعيين ، ومن ثمة تولد لنا سبب من أسباب اختلاف الفقهاء في الأحكام الشرعية؛ لأن المعنى الذي رجحه مجتهد لم يثبت عند المجتهد الذي يقابله، وبهذا يتحرر العقل من ربة التقليد، ويبقى فلكه دائرا مع كون التجديد الذي نناشد به دائما بقولنا: مع التجديد لامع التقيد والتحديد، وإعمال الفكر في المعاني هو مدعاة التجديد وهو الذي يكسب للواقع المعنى الذي يتناسب معه فالمعنى الذي ظهر في وقت قد لا يتحقق في وقت آخر، والعلة في زمان ما ربما غابت في زمن ثان وهلم جرا، وهذا ما يكشف عنه العقل المتأمل والنظر الحاد ، لكن وفق معايير التي لا ينفك عنها ، وسأقف في هذا المبحث عند الألفاظ المبهمة والمحتملة ، لنرى مزية التأمل والنظر في كشف إبهامها وتحديد معانيها، وبعد الاستقراء وجدت أن الإبهام سببه الصيغة أو أفراد الصيغة ، لذا قال الغزالي: اعلم أن اللفظ إما أن يتعين معناه بحيث لا يحتمل غيره فيسمى مبينا ونصا، وإما أن يتردد بين معنيين فصاعدا من غير ترجيح فيسمى مجملا، وإما أن يظهر في أحدهما ولا يظهر في الثاني

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

فيسمى ظاهرا ،. وهذا مذهب جمهور الأصوليين ^(١)، لكن قسمة الحنفية تختلف عن هذا التقسيم. فقسّموا المبهم الى: الخفي، والمشكل، والمجمل ، والمتشابه ^(٢)، واخترت أنا تقسيما آخر للألفاظ يعود للنظر في أسباب الخفاء، وحصرته بأمريّن: ذات الصيغة وأفرادها، لأجمع بين القولين، وأدرج بين المتشابهين، إذ كلها تجتمع في التردد بين معنيين أو أكثر. ولا بد للمجتهد أن ينظر في تحديد المعنى المراد، لأن إغفال هذا الأمر وعدم تحري معاني الألفاظ؛ مدعاة للوقوع في كثير من الأخطاء الاستدلالية، وحرمان الوقوف على المعنى المناسب ، فانحصر ذلك بالمطالب الآتية :

المطلب الأول : التأمل والنظر في ذات الصيغة

المجتهد يحتاج إلى نظرات مختلفة لتحديد المعنى المراد، وأول ما يعتريه من ذلك خفاء الصيغة، إذ أحيانا تكون ذات الصيغة هي منبع المعاني المختلفة ، وتلك منحصرة في دوران اللفظ بين معنيين أو أكثر أو ما يسمى بالمشترك ، والمشكل ، والظاهر، والحقيقة والمجاز، فكل لفظ منها له أكثر من معنى تحتمله صيغته ، لأن اللفظ إن كانت دلالاته على تلك المعاني بالسوية كالقراء والعين من الألفاظ المشتركة فهو المجمل فلا يكون محصورا في المشترك، وإن كانت دلالاته على بعض المعاني أرجح من بعض، سمي بالنسبة إلى الراجح ظاهرا، وبالنسبة إلى المرجوح مؤولا؛ لكونه يؤول إلى الظهور عند اقتران الدليل به المنقول لعلاقة ولم يشتهر، فدلالته على الأول ظاهرة، وعلى الثاني مؤولة، فإن اشتهر وهو المسمى بالمنقول فهو على العكس ^(٣). وهذا يحتم على المستدل

(١) ينظر: المستصفى للغزالي (٢/ ٢٨)

(٢) ينظر: أصول الشاشي (١/ ٨٠)، أصول السرخسي (١/ ١٦٨)، شرح التلويح (١/ ١٤٢).

(٣) ينظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٩١) .

التأمل والنظر فيها أنى وجدت لتحصيل المعنى اللائق والمناسب، وسأبين ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول : حكم التأمل والنظر في اللفظ المشترك

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن حكم المشترك هو التأمل في لفظه حتى يترجح أحد معانيه فيعمل به؛ إذ المشترك يدرك بالتأمل والنظر في صيغته، ومن المهم معرفته أن رجحان بعض وجوه المشترك قد يكون: بواسطة التأمل في صيغته ، قد يكون بالتأمل في سياقه ، وقد يكون بالتأمل في غيره ، ومن ثمة يقول البزدي: إن المشترك يحتمل الإدراك بالتأمل في معنى الكلام لغة برجحان بعض الوجوه على البعض (١). وفي نفس الصدد قال عبد الوهاب خلاف : إن الألفاظ المشتركة بين معنيين أو أكثر ليست قليلة في اللغة وواردة في النصوص الشرعية من آي القرآن وأحاديث الرسول، وهي من باب المشكل ما دامت توجد قرائن يتوصل بها إلى ترجيح أحد المعاني، وعلى المجتهد أن يزيل إشكالها ويعين المراد من كل لفظ منها إذا ورد في نص شرعي (٢). وإلى هذا يومئ كلام ابن رشد: ولا يلتفت إلى مجرد الإشتراك في الاسم دون معرفة حقيقته (٣). بعد هذا كله بان لنا بوضوح أن المشترك : حكمه التأمل الصحيح ليستبان ما له الترجيح بين معانيه لأجل العمل به، إذ هو غير واحد من معانيه .

مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : (أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ) (٤).

(١) ينظر: أصول البزدي (٧/١).

(٢) علم أصول الفقه و خلاصة تاريخ التشريع (ص: ١٦٨) .

(٣) تربية ملكة الاجتهاد من خلال بداية المجتهد (١٦٨/٢) .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٧٨/٢) .

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

الحديث بداية يدل على أنه لا يجوز مس المصحف إلا لمن كان طاهرا ، ولكن ما يجب أن نتأمله ونقف عنده معاني الطاهر المتعددة ، إذ إنه يطلق بالاشتراك على :

أولاً: المؤمن لقول الله تعالى : (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ)^(١) وقوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة : (المؤمن لا ينجس)^(٢) .

الثاني: الطاهر من الحدث الأكبر والأصغر، قال تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)^(٣).

الثالث : من ليس على بدنه نجاسة ، قوله صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين : (دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين)^(٤).

الرابع: على الملائكة قال تعالى : قال تعالى (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ)^(٥).

ومن المشترك لفظ : التصوير : فهو مشترك بين التماثيل والفوتوغرافي والرسم، ولفظ الإغلاق ، فإنه يطلق على المعنوه والغضبان والسكران، وهذا الاشتراك مدعاة إلى التأمل والنظر بين هذه المعاني لاختيار أقربها معنى وأولاهها واقعا وعصرا .

الفرع الثاني: حكم التأمل في اللفظ المشكل

بداية ليس مراد الأصوليين من الغموض الذي يكتنف المشكل الإبهام الذي لا يفهم منه الحكم، بل معناه احتمال في اللفظ أو في الأسلوب، يجعل المعنى لا

(١) سورة التوبة الآية ٢٨ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٦٧/١) .

(٣) سورة .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٣٠/١)، وأحمد في المسند (٢٥١/٤).

(٥) سورة الواقعة .

يفهم إلا **بعد** التأمل والنظر، ومن ثمة فإن هذا يعدّ من قبيل الإبهام النسبي لا من قبيل الإبهام الذي يحتاج إلى تفسير من السنة إن كان قرآناً، ولذلك يزول الإشكال **باجتهاد** المجتهدين ، والتوفيق بين النصوص والمقاصد العامة. فالمشكلة لا يدرك إلا بالتأمل والنظر والفحص والاجتهاد ، وجمع النظير بالنظير، والنظر **في** فهم العلماء ، ولذا يعد باب الإشكال باب الاجتهاد فيه مفتوح وقد يفتح الله **على** المتأخر ما لم يفتح على المتقدم ولذا نجد في بعض الآيات المشكلة كلاماً للعلماء المتأخرين لم نجده للمتقدمين. وحقيقة التأمل والطلب في المشكل تتلخص **في** النظر بأمرين:

أولاً: مفهوم اللفظ . ثانياً: استخراج المعنى المراد.

ومعنى هذا لا بد له من تأملين ونظرتين. وبهذا يظهر لنا الفرق بين الطلب والتأمل وهو أن الطلب: النظر أولاً في معاني اللفظ وضبطها. والتأمل استخراج المراد منها^(١) . وسأسوق أمثلة توضح ذلك :

• قوله صلى الله عليه وسلم "الاثنان فما فوقهما جماعة"^(٢) فإنه يحتمل أن يكون المراد به أنه يسمى جماعة ، ويحتمل أن يكون المراد به انعقاد الجماعة ، أو حصول فضيلتها.

• قوله صلى الله عليه وسلم "الطواف بالبيت صلاة"^(٣) إذ يحتمل أن يكون المراد به الافتقار إلى الطهارة أي هو كالصلاة حكماً ويحتمل أن فيه دعاء

(١) كشف الأسرار على البزدوي (٨٧/١) ، دراسات أصولية في القرآن الكريم (ص: ٢٧٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥٣١/٢) .

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٤٣/٩).

كما في الصلاة ويحتمل أنه يسمى صلاة شرعا وإن كان لا يسمى في اللغة صلاة فهو مجمل بين هذه الجهات ولا ترجيح^(١).

• قال الرسول صلى الله عليه وسلم " لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره " ^(٢)، الهاء في جداره عائدة على الغارز، أو على الجار، كلا الاحتمالين ناشيء عن إيهام ذات الصيغة، ولهذا ينبغي للمفتي أن ينظر إلى اقرب المعاني وأصوبها ؛ فمن كان له جار وبينهما جدار مشترك وأراد أحدهما الانتفاع الخاص في هذا الحائط ، فإذا كانت الهاء عائدة على جدار الغارز يعني ذلك أن أغرز الخشبة في الحائط من طرفي، وإذا كانت الهاء عائدة على جدار الجار فيجوز لي أن أغرزها في جدار الجار من طرفه. وهل ارتفاع المباني والشرف، واطلال المناور على الجار بهذه المثابة ؟ هذا ما يحتاج إلى التأمل والنظر للوصول إلى الحكم .

الفرع الثالث : دوران اللفظ بين الحقيقة والمجاز

من المعلوم في الفكر الأصولي أنه إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز فاللفظ للحقيقة إلى أن يدل الدليل أنه أراد المجاز ، لكن الحقيقة الغائبة، أن الحقيقة إذا كانت مهجورة فلا بد من تقديم المجاز عليها، وطريق معرفة ذلك التأمل والنظر في اللفظ ومراعاة صالحة المعنى أو لا ، قال السرخسي :
وطريق معرفة المجاز التأمل في مواضع الحقائق^(٣) ، فبالتأمل في صيغة اللفظ يتبين من له حق الأولوية وهذا هو الحكم في كل لفظ محتمل للحقيقة والمجاز، أنه إذا تعذر حمله على الحقيقة يحمل على المجاز، لتصحيح الكلام وهذا التعذر إما لعدم الإمكان أو لكونه مهجورا عرفا أو لكونه مهجورا شرعا. قال

(١) ينظر: شرح مشكل الآثار (٢٠٠/١٤) .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢٨٤/١) .

(٣) أصول السرخسي (١/ ١٩٩) .

البزدوي: وإذا كانت الحقيقة متعذرة أو مهجورة صير إلى المجاز بالاجماع لعدم المزاحمة^(١)، وقال في روضة الناظر: "فيصير الحكم للعرف ولا يصرف إلى الحقيقة إلا بدليل"^(٢). لذا يقول القرضاوي وآخرون: فأحيانا حمل اللفظ على معنى حقيقي يوقع في الاشكال ويزيله حمله على المعنى المجازي أو المعنى الأول دون الثاني وهكذا^(٣)، فلا بد من مراعاة هذا الجانب في الاستدلال وملاحظة هو اجر الحقيقة وهي خمسة: دلالة الاستعمال والعرف، دلالة اللفظ نفسه، دلالة سياق النظم، دلالة مقصد المتكلم، دلالة محل الكلام^(٤). من أجل التأمل والنظر في اللفظ وأخذه إلى تحديد معنى متجدد، وما أروع فقهاء الحنفية حين فسروا النفي في قوله تعالى: {أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ} ^(٥) بالسجن وهو معنى مجازي اذ الحقيقة إخراجهم من الأرض لكن رفضوا هذه الحقيقة لأمرين:

الأول: استحالة نفيه من جميع الأرض فهو مخالف للواقع المشاهد.

ثانيا: لا يصح أن يكون المراد منه الخروج من بلاد الإسلام الى بلاد الكفر، لان ذلك يؤدي إلى زج المسلم في ارض الكفر، ونفيه إلى بقعة ثانية في ديار المسلمين لا تحقق مقصد العقوبة، فلم يبق إلا الحمل على المعنى المجازي. لكونه أقرب إلى مقصد الشرع من المعنى الحقيقي^(٦).

(١) ينظر: كشف الاسرار على البزدوي (١٢٧/٢).

(٢) روضة الناظر وجنة المناظر (٥٠٣/١).

(٣) كيف نتعامل مع السنة ص ١٧٥، في فقه الاجتهاد والتجديد ص ١٣٤.

(٤) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٩٥/٢).

(٥) سورة المائدة من الآية ٣٣.

(٦) ينظر المبسوط (٢٣٩/٩)، بدائع الصنائع (٩٥/٧).

المطلب الثاني : التأمل والنظر في أفراد الصيغة

في أحيان كثيرة لا يجد المستدل صعوبة في معنى اللفظ لكن تعثره من جانب المفردات المستحدثة القريبة من هذا اللفظ ، فهل تتوافر فيه كينونة اللفظ أم فيه نقص من ذلك ؟ ومن هنا اتفق الأصوليون على وجوب النظر والتأمل في هذه الأفراد ، وطلب معاني اللفظ ومحتملاته ؛ لنعلم أن خفاءه في بعض الأفراد ، هل ينطبق عليه تماماً أو لا ، وهل لهذا اللفظ زيادة أو نقصان ^(١) ؟ كل ذلك أشار إليه الأمام المتألق في سماء المقاصد ابن عاشور بقوله : إنما حق الفقيه النظر إلى الأسماء الموضوعة للمسمى أصالة أيام التشريع وإلى الأشكال والأمثال عند التشريع ؛ إذ إنهما طريق لمعرفة الحالة الملحوظة وقت التشريع للهداية إلى الوصف الشرعي والمعنى الحقيقي ، فلا تكون التسمية مناط الأحكام ، ولكنها تدل على مسمى ذي أوصاف تلك الأوصاف هي مناط الأحكام فينظر إلى الأوصاف خاصة ^(٢) . وهذه دعوته للفقهاء المستنبطين إلى النظرة الشمولية المستقبلية التي تعطي اللفظ حقه وتطبقه على أمثاله وأشباهه ممن يندرج تحت مناطه ، وعدم التقيد الحرفي بالأسماء ، فالاسم من دون معنى مهمل لا التفات إليه . والنظرة الآتية مضيعة لكمال الشريعة .

وطريق النظر في ذلك : مقارنة اللفظ الوارد مع اللفظ الأصلي وبيان أوجه الاتفاق والافتراق ، فإن كانا متفقين أو غالب عليه فله حكمه ولا يضر اختلاف الاسم فيه ، وتكون العبرة بالمسميات والمضامين لا للأسماء والعناوين .
ومن المسائل المعاصرة المندرجة تحت هذا العنوان ما يأتي :

(١) ينظر : أصول الشاشي (٨٠/١) ، البرهان (١٥٣/١) العدد (١٦٨/١) .

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية (٣٤٧) .

• **زواج الحسيار** ومدى تضمنه لمناط عقد الزواج الصحيح . إذ هو زواج متكامل **لا** ركان والشروط غير أن الزوجة قد تنازلت عن بعض حقوقها من المهر أو **البيتوتة** ^(١).

• **الحقوق المعنوية** ومدى تضمنها للقيمة المالية، وذا بناء على تعريفهم المال وتضمنين **قواعد** وضوابط لتحديد المال من غيره ، فهل تنطبق على هذه الحقوق ، يجب امعان النظر والتأمل البالغ في تحقيق هذا الأمر، فإن دخل تحت **تحريفه** فحينئذ سيكون المال نوعين: أعيان وأعراض، وكل ما يجري على **الأعيان** يجري على الأعراض ومنها الحقوق ^(٢).

• **(صوموا لرؤيته)** ^(٣)، ودخول المنظار والتلسكوب . بالنظر أن الرؤية كما أنها تتحقق **في** العين المجردة فهي متحققة من باب أولى بهذه الأجهزة المتطورة والتي بلغت مبلغ القطع واليقين ^(٤).

• **(لأنكاح الا بولي)** ^(٥)، هل يصح للعائد أن يكون واليا في ظرف ما ، هذا ما لاحظته عالم العصر ابن بية اذ جوز في دار الغرب أن يكون العائد هو الولي ويزوجها من نفسه على مهر معلوم عند عدم الولي ^(٦).

فهذه أسماء جديدة داخلة تحت نصوص عامة لا بُدَّ فيه من التأنى والنظر ليتحقق تنزيل الأحكام عليها وفق مقصود الشارع ، ويتحقق ذلك بفهم القضية المعروضة فهماً دقيقاً، وتصورها تصوراً صحيحاً، ومعرفة حقيقتها معرفة تامة ليزول خفاء تلك المفردات والوقائع ، وهذا يستدعي من الفقيه أن يجمع

(١) ينظر: الزواج بنية الطلاق: (١٢١/١) .

(٢) ينظر: واجبات العمال وحقوقهم في الشريعة الإسلامية (٢٠١/١) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه : (٢ / ٧٦٢) جزء من حديث برقم (١٠٨١)

(٤) ينظر: صناعة الفتوى وفقه الأقليات (٤٤٢).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (١ / ٢٥٠) .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: (٤٣٧)

===== د. صهيب عباس عودة الكبيسي =====

المعلومات المتعلقة بالواقعة النازلة ، حتى يعرف حقيقتها ونشأتها وأسباب ظهورها ، وعليه أن يتواصل مع أهل التخصص في موضوع الواقعة، للتحقق من المعلومات التي جمعها ، أو لإزالة ما اعترضه من إشكالات وملايسات ، ففهم الأحكام ينبغي أن يكون في إطار عادة العرب في التخاطب أيام نزول التشريع وليس في إطار ما شهدته اللغة من تطور وتوسع وتنام سواء في مدلول ألفاظها أو في مدلول نظمها ، ولا يعني إغفاله بالكلية، بل في حدود التأويلات والصوارف المقبولة والمرضية، دون الانزلاق إلى التأويلات البعيدة ، والمحامل الشائبة التي ليست من الدين في شيء .

* *

المبحث الرابع : التأمل والنظر لإظهار المقصد

تقدم معنا خطوات تقعيد الدليل وتحديد المعاني، بقي أمر هام لابد من مراعاته وهو ملاحظة المقصد في كلا الأمرين، إذ إن النصوص والمعاني لا يمكن أن ينظر إليها مجردة عن مقاصدها، لأن فقهها في مقاصدها، وإلا انحرفت تلك النصوص عن مرادها، وتخلت عن قدسيّتها ومرونتها، ومعرفة هذا والتضلع فيه من أولويات المفتي الموفق، قال الإمام الشاطبي: إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن أتصف بوصفين :

أولاهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها .

ثانيا: التمكن من الاستنباط وفق فهمه لتلك المقاصد ^(١).

فيتعين على كل فقيه مستنبط معرفة مقاصد الشريعة واسنباطها في التقعيد والتحديد إذ هو الكفيل بدوام أحكام الشريعة الإسلامية للعصور والايال التي أتت بعد عصر الشارع . ففهم المقاصد والنظر فيها في كل حكم من احكام الحوادث من المعطيات الضرورية ،ولاسيما في عصرنا الذي تكاثرت قضاياها ، وتضخمت مستجداته ، وتداخلت مصالحه ،وليس من سبيل الى ذلك سوى التأمل والنظر في تأطير النص بإطار المقاصد لمعرفة مراد الشارع من غيره .ومن ثمة يقول الامام ابن عاشور: ومن هنا يقصر بعض العلماء، ويتوحد في خضاض من الأغلاط ، حين يقتصر في استنباط أحكام الشريعة على اعتصار الألفاظ، ويوجه رأيه إلى لفظ مقتنع به مع إهمال مقصده الذي جاء من اجل تحقيقه، فوجب على المفتي استنطاق النصوص وقراءتها قراءة صحيحة لاسطحية ، ليتوصل إلى مقاصد الشرع^(٢). ومن بعد قررت تناوله من مطلبيين :

(١) ينظر: الموافقات (٢١٤/١) .

(٢) ينظر: مقاصد الشريعة الإسلامية (٢٧) .

المطلب الأول : أهمية النظر إلى المقصد

من المعلوم جدا أن المقاصد الشرعية منحصرة في الضرورية والحاجية والتحسينية، مرتبة ترتيبا أولويا ، فيقدم ماحقه التقديم ويؤخر ما حقه التأخير بمعنى أن المجتهد كما هو مطالب باستخراجها لابد من ملاحظة ترتيبها ومكانها، وهذا يتطلب من الفقيه المستدل جدة البحث واستفراغ الوسع بالتأمل والنظر لتحصيل المقصد الأسنى وترك المقصد المهمل، وهذا يشير إلى دقة فهم مسالكها، فيتوقف تحصيلها وإدراكها على تفسير أغوار الشريعة، واستقراء فروعها ، ثم فقه الجمع بين المتماثلات، والتفريق بين المختلفات^(١). وكل هذا مدعاة إلى التأمل والنظر ، ولهذا أنيطت معرفة المقصد بالمجتهد الذي بلغ مبلغا من العلم الوافر، والإدراك الواسع ومن ثمة قال الغزالي^(٢): فأما من سولت له نفسه درك البغية بمجرد التشهي أو المطالعة ، معتلا بالنظر الأول والخاطرة السابقة ، مع التساهل في البحث والتقصير، والانفكاك عن الجد والتشمير، فأحكم عليه بأنه مغبون، وهو من (وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ)^(٣)، وقال الشاطبي : هذا كله _ عدم إدراك الحكم الصحيح _ وما أشبهه دليل على طلب الحذر من زلة العالم وأكثر ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشارع في ذلك المعنى الذي اجتهد فيه والوقوف دون أقصى المبالغة في البحث عن النصوص فيها وهو وإن كان على غير قصد ولا تعمد وصاحبه معذور ومأجور لكن مما ينبني عليه في الإتياع لقوله فيه خطر عظيم^(٤). وفصل

(١) ينظر: منهج الجمع بين المقاصد والنصوص وأثره في دراسة القضايا المعاصرة (٥٨٤).

(٢) شفاء الغليل (٨) .

(٣) سورة البقرة ، الآية / ٧٨ .

(٤) ينظر الموافقات (٢/٣٥٥) .

الكلام ما قاله ابن تيمية : التدبر أنما يكون لمن له التفات للمعاني ^(١). وهذا كله إرشاد إلى تتبع المقصد بطريق صحيح ، وبنظر صحيح ، -والتساهل في هذا مؤد إلى الاختلال وتحول الدليل الى شبهة ، ولا يؤمن ذلك إلا بالنظر والتأمل وبذلك نطق المقاصديون ^(٢)؛ إذ قالوا: من مارس الشريعة وفهم مقاصد الكتاب والسنة علم ان جميع ما أمر به لجلب مصلحة أو مصلح أو لدفع مفسدة أو مفسد ، أو للأمرين ، وكل مانهى عنه، فإنما جاء لدفع مفسدة أو مفسد أو جلب مصلحة أو مصلح أو للأمرين ، والشريعة طافحة بذلك ، وقد خفا بعض من تلك المصالح والمفاسد ، وهذا هو ميدان الفقيه المحمود فليبحث عنه في طرق موصلة إليها ودالة عليها ، من أصاب فقد فاز بقصده وبما ظفر به ، ومن أخطأ أثيب على قصده وعفي عن خطئه ؛ رحمة من الله سبحانه ورفقا بعباده ^(٣). فعلم المقاصد ليس مقصودا لذاته ، وإنما يراد منه استثماره في فهم النصوص الشرعية وتوجيهها وفق تلك المقاصد الإلهية ، لأن كل نص من تلك النصوص يحمل تحقيق مقصد الهي ينبغي أن يُعَيَّن ذلك المقصد في موضعه ، ويجري على أساسه فهم النص ، وتعيين مقصد آخر من خارج محتوى النص، سيؤدي إلى الحيرة ، والزيغ في الفهم، والانحراف في التأويل ، فالنص الشرعي جاء تجسيذاً لإرادة الشارع في تحقيق مقصد معين، وهنا على المتلقي أو المؤول استقراغ وسعه وجهده في التدبر في النصوص الشرعية لتحديد قصد الشارع منها وإلا خاب مسعاه من غير طائل ، ولا تحصيل حاصل ^(٤)، وهذا ما أكده أمام الحرميين، إذ أولى للمقاصد أعلى الرتب وجعلها الملاذ والمخرج في تشابك

(١) ينظر بيان الدليل: (٣٨٣/٣).

(٢) مقاصد الشريعة لابن عاشور (١٨٣)، مشاهد من المقاصد (١٣٥).

(٣) ينظر: الفوائد في اختصار المقاصد (ص: ٥٣) .

(٤) ينظر: اثر العرف في فهم النصوص : (٢٧٠) .

الأمر **ع** وعمدة المفتي في الهداية الكلية لمسلك النور فقال : من لم يتقطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي ليس على بصيرة في وضع الشريعة ^(١) ، أما ابن **ع** تيمية فكان لا يرى الفقيه إلا من عرف حكمة الشارع وارتوى منها فأصبحت عنده سجية ، لذا قال : من فهم حكمة الشارع كان هو الفقيه حقاً ^(٢) . ولم يخرج عن هذا الإمام ابن عاشور فصرح : بحاجة الفقيه إلى معرفة مقاصد الشريعة ^(٣) ، وعد إهمال النظر في تلك المقاصد سبباً من أسباب انحطاط الفقه وتخلف **ع** ، فقال : إهمال المقاصد سبب في جمود كبير للفقهاء ، ومعولاً لنقص أحكام خافعة ^(٤) ، فكان لهذا القول أثر بالغ في فهم كثير من المعاصرين : ومن ذلك **يوسف** العالم إذ ذكر : أن المجتهد إذا أقبل على الاستنباط من نصوص الشريعة والقواعد الكلية العامة لا بد له من فقه المقاصد وتأملها ^(٥) ، وإلى ذلك ذهب الدكتور أحسن فقال : اعتماد مقاصد الشريعة الإسلامية في استنباط الأحكام من النصوص تمثل أحد أهم الشروط المعتبرة في الاجتهاد والتي تساعد المجتهد في تسديد فتواه ولا تقل أهمية عن باقي الشروط الأساسية والتكميلية للاجتهاد ولا شك إن إطلاع المجتهد على مقاصد الشريعة وتمكنه منها كفيل بجعل فهمه للنصوص الشرعية أكثر انضباطاً وأكثر دقة ^(٦) .

(١) ينظر البرهان في أصول الفقه (١/١٠١) .

(٢) ينظر : بيان الدليل : (٣٥١) .

(٣) ينظر : مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (١٨٣) .

(٤) أليس الصبح بقريب لابن عاشور (١٧٤) .

(٥) المقاصد العامة للشريعة الإسلامية : يوسف العالم (١٠٧) .

(٦) الفقه المقاصدي عند الإمام الشاطبي وأثره على مباحث أصول التشريع الإسلامي : أحسن

لحسانة ، (٣١) .

المطاب التأملي: علاقة التأمل والنظر بالكشف عن المقاصد

إن للمقاصد الشرعية سبلا وطرقا توصل إليها، وتكشف عن مفاصلها ، وتحدد المقاصد منها من الموهوم، وما يجب تقديمه وما يجب تأخيرها ، وتلك منحصرة في ثمانية طرق هي : النص، والإجماع، والقياس، والاستقراء، والاستدلال ، والعقل، والظن، والتجربة ، وكل هذه الطرق بحاجة إلى مبدأ التأمل والتأمل في استخراج المقصد من مظاهره ، لذا قال العز بن عبد السلام : أن التثبت في هذا الباب مأمور به شرعا؛ ليعرف سيئ الأعمال فيترك ، وما قدمه الله فيقدم . فلذا حذر أهل المقاصد من توهم المقاصد، فإنها نذير سوء في تفعيل النص، ومهما لاح للمستدل أنه قد عثر عليه وحدد موقعه عليه أن ينظر إليه الكرة تلو الأخرى حتى يصل إلى اليقين أو غالب الظن ^(١). ولذا يقول الغزالي: لا نبتدع المقاصد بل نتبع فيها ^(٢) وأما الريسوني فكان كثيرا ما يكرر " لا تفصيل إلا بدليل " ^(٣) كما أن القرضاوي أكد على ذلك بقوله: معرفة المقاصد الشرعية وعلل الأحكام ضرورة لا بد منها ولا بد للناظر فيها من إطالة التأمل والنظر قبل أن يثبت المقصد والحكمة من الحكم الشرعي ^(٤). ومن ثمة بات لنا أن واجب الإتهاد بمقاصد الشريعة وتفعيلها في فهم النصوص وتحديد المعاني، منضبط بضوابط، متسمة بالاطراد والثبات في تحري المقصد؛ لئلا يوظف في غير محله، فيتعطل النص الشرعي وتحصل الفجوة بين المبنى والمعنى، فالتأمل والنظر هو الكفيل في تشكيل اطار عام لفهم النصوص الشرعية ، وصمام الأمان لتوطيد العلاقة بين الأمرين بما يضمن لهذه النصوص القيمة قدسياتها

(١) ينظر: الموافقات (٣٣٦/١)، مفتاح دار السعادة (٤٣٨).

(٢) ينظر: إحياء علوم الدين: (٣٣٢/٢) .

(٣) في فقه الاجتهاد والتجديد (١٦٣).

(٤) ينظر: مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية (٨٣) .

د. صهيب عباس عودة الكبسي

ودورها التوجيهي والمعرفي والحضاري في الأمة؛ وإن أطالة التأمل والنظر في تحرير المقصد وتحديده له إيجابيات وافرة منها :

١- سلامة البناء الفقهي ، ومتانة أسسه وقواعده، وتوجيه حياة المجتمع نحو الحقي والكمال والازدهار، ومواكبة الحضارات ، لأن هدف المقصد تحقيق السعادة الدنيوية والأخروية .

٢- الأمن التام من ظل التحولات والانقلابات العكسية للمقاصد، فيسير المنهج الاستدلالي بسلامة تامة لا تعارضه شبهات الزائغين ولا ردود المغرضين .

٣- الإذعان والتسليم للأحكام، فيرى القرضاوي أن من فقه المفتي الذي لا يستغني عنه ولاسيما في عصرنا، إظهار المقصد والحكمة من الحكم، ولا يلقي الفتوى هكذا ساذجة مجردة من مقصدها، خالية من سر التحليل والتحريم، فيجعلها جافة وغير مستساغة لدى كثير من العقول (١).

٤- فك الأزمات التي نعيشها في ارض الواقع المعاصر؛ إذ إن غالبها ناشئة عن مخرجات تعليمية ، تخرج نصوصا بلا مقاصد ، وفروعا بلا قواعد .

ومن المسائل الفقهية التي يمكن طرقها تحت هذا الباب دفع القيمة في الزكاة، إذ من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم بين أصناف الزكاة وما يخرج منها ببيان تفصيلي حدد من كل صنف مقدار ما يخرج من جنسه ، لكن هل هو منع لدفع قيمته؟ هذا ما اختلف فيه الفقهاء فالذين نظروا وتأملوا في مراعاة المقصد قالوا: المقصود من الزكاة إغناء الفقير وسد الم جوعه وحاجته، وإقامة المصالح العامة . وهذا المقصد متحقق بالقيمة من غير غبن بأحد الطرفين ، كما أنه أيسر بالحساب؛ ولاسيما اذا كانت هناك مؤسسات قائمة على هذا الأمر، ودفع العين يؤدي الى زيادة نفقات الجباية بسبب ما يحتاجه نقل

(١) ينظر فتاوى معاصرة : (٢٦/١) .

العين من مواطنها الى مكان اعطاءها ، وربما تطلب الأمر حراستها والإنفاق عليها، والمحافظة عليها من التلف، ونفقات أخرى إذا كانت من الأنعام ، وهذا يتنافى مع مبدأ الجباية . فأى المعنيين أقرب الى النص ؟

وختاما أقول : لابد من سلامة التطبيق على ما ورد من محتملات النص . ولا يوفق لها إلا من رزقه الله ذوقا معرفيا، وبصيرة ثاقبة، ونظرا حادا في تحديد المقصد، ومثل هذا كثير .

**

الخاتمة

الحمد لله ذي الفضل والنعم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مناط الفضائل والحكم، وعلى اله وأصحابه ماخص لفظ وعم. وبعد :

فهذه نهاية جولة فكرية، في ميدان المسائل الاجتهادية، قامت على تأصيل مبدأ التأمل والنظر وأثره في تصويب استدلالات المستدل، فنتجت نتائج أجملها بالآتي:

١. التأمل والنظر مرحلة نهائية لا بد للمستدل من الوقوف عندها لتصفية الدليل المراد، وتحديد المعنى المعين. وبلورتها بحصافة وحنكة.

٢. لا يكون المستدل به دليلاً ما لم تزل عنه الاحتمالات، وتتقطع عنه المتشابهات. وإلا فهو مجرد شبه مطرحة سرعان ما تتحل وتتفكك.

٣. المستدل مرتبط بسلسلة مرجعية قائمة على تقديم أعلى الأدلة وأقواها فيطلب المجتهد الدليل من أعلى الأدلة ويتوخاه بتحر وتدبر، ولا ينتقل منه إلى غيره إلا عند العجز.

٤. معيار الوصول إلى الحقيقة كثرة التأمل ودقة النظر، فهي كفيلة بذلك وكما قال الخطيب افلحت حجته.

٥. المستدل مطالب بتصور العلاقة التامة بين تعديد الأدلة والمعاني، وما تؤول إليه من مقاصد. والتشوف الى ما وراء النصوص، واخراج المعاني الحية التي تواكب الزمن وتحقق المقصد.

٦. المتشابهات مصطلح أصولي لدليل محتمل نظر إليه المجتهد من جانب واحد وترك ما سواه.

٧. حماية الاستدلال من الانحراف ، وتقليل أسهم الانتقاد الموجهة إليه . ومن ثمة فلا ترى تأويلات بعيدة ، ولا معاني جافة ، ولا نصوص معدولة .
٨. من تأمل ونظر برئت ذمته في الفتوى والاستدلال ، فإنها توقيع عن الله ، وإقرار بان حكم الله في هذه المسألة كذا ، وهذا يحتم عليه مزيدا من الاحتياط ، لكي لا يكون جسرا يعبر عليه غيره .

* *

ثبت المصادر والمراجع

١. **الابيهاج** في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول ، تأليف: **علي بن عبد الكافي السبكي**، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٤هـ ، الطبعة: الأولى، تحقيق: **جماعة من العلماء**.
٢. **اثر** **العرف** في فهم النصوص، تأليف: **رقية طه جابر العلواني**، دار الفكر (دمشق - سوريا) ، الطبعة الثانية (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٣م) .
٣. **إجاية** السائل شرح بغية الآمل، تأليف: **محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني**، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٦ ، الطبعة: الأولى، تحقيق: **القاضي حسين بن أحمد السياغي و الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل**.
٤. **الاجتهاد** في الشريعة الاسلامية، تأليف: **يوسف القرضاوي** ، دار القلم (الكويت) ، الطبعة الاولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
٥. **الأحكام** في أصول الأحكام، تأليف: **علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد**، دار الحديث - القاهرة - ١٤٠٤هـ ، الطبعة: الأولى .
٦. **الأحكام** في أصول الأحكام، تأليف: **علي بن محمد الأمدي أبو الحسن**، تحقيق: **د. سيد الجميلي** ، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ ، الطبعة: الأولى.
٧. **أحياء علوم الدين**، تأليف: **أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي** (المتوفى: ٥٠٥هـ) دار المعرفة - بيروت .
٨. **أدب الفتوى والمفتي والمستفتي**، تأليف: **عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح** (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: **د. موفق عبد الله عبد القادر**، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة .

٩. ارشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى .
١٠. اصول السرخسي، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، دار المعرفة - بيروت
١١. أصول الشاشي، تأليف: نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي (ت ٣٤٤هـ) ، : دار الكتاب العربي (بيروت- لبنان) .
١٢. الاعتصام، تأليف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان (الرياض- السعودية)، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
١٣. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان) ، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
١٤. البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار النشر: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر.
١٥. بداية المجتهد وكفاية المقتصد تأليف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ) ، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م .

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

١٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: تأليف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١٧. البرهان في أصول الفقه، تأليف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، الوفاء، المنصورة، مصر - ١٤١٨، الطبعة: الرابعة.

١٨. بيان الدليل على بطلان التحليل، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: د. فيحان المطيري، مكتبة أضواء النهار، السعودية، ١٩٩٦م.

١٩. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف: محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقادار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٢٠. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.

٢١. التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري.

٢٢. تفسير البغوي، تأليف: محيي السنة، أبو محمد بن الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٠هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٣. تفسير البيضاوي، تأليف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ .

٢٤. تفسير الرازي، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين النيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ .

٢٥. تفسير القشيري، تأليف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم البسيوني الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة: الثالثة .

٢٦. التفسير الوسيط، تأليف: الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٢٧. التقرير والتحرير في علم الأصول، تأليف: ابن أمير الحاج، دار الفكر - بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٢٨. التلخيص في أصول الفقه، تأليف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، تحقيق: عبد الله جولد النبالي وبشير أحمد العمري، (المتوفى: ٤٧٨هـ)، دار البشائر الإسلامية - بيروت .

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

٢٩ - التوقيف على مهمات التعاريف ، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي،
دار الفكر المعاصر ، دار الفكر - بيروت ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ ،
تحقيق: د. محمد رضوان الداية.

٣٠ - الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري
جعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧،
طبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

٣١ - الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن
قرح الأنصاري القرطبي (المتوفى: ٦٧١ هـ) تحقيق: هشام سمير
البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة:
١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .

٣٢ - درء تعارض العقل والنقل ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن
عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى:
٧٢٨ هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٣٣ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تأليف: تاج الدين أبي النصر عبد
الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: عالم الكتب ، لبنان —
بيروت ، ١٩٩٩ م - ١٤١٩ هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد
معوض، عادل أحمد عبد الموجود.

٣٤ - سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد
بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد
الحמיד، المكتبة العصرية (صيدا - بيروت).

٣٥. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. ، تحقيق: زكريا عميرات.
٣٦. شرح العضد على مختصر المنتهى، تأليف: عبد الرحمن بن احمد الإيجي، ت ٧٥٦، ضبطه ووضع وحواشيه: فادي نصيف، وطارق يحي، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
٣٧. الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، تأليف: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنيأوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م
٣٨. شرح الكوكب المنير، تأليف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٣٩. الشرح المختصر لنظم الورقات، تأليف: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي.
٤٠. شرح المقاصد في علم الكلام، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩١هـ) ، دار المعارف النعمانية.
٤١. شرح تنقيح الفصول شرح تنقيح الفصول، تأليف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، الطبعة الأولى (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م) .

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

٤٢. شرح تنقيح الفصول، تأليف: شهاب الدين احمد بن إدريس القرافي ت
٤٦، تحقيق: احمد عبد المعين درويش، دار النمير، دمشق - سوريا،
الطبعة الأولى.

٤٣. شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف: محمود بن عبد الرحمن ابن أحمد بن
محمد، شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقاء، دار
المعدي (السعودية - المملكة العربية السعودية)، ط ١، ١٤٠٦هـ -
١٩٨٦م.

٤٤. شرح مختصر الروضة، تأليف: سليمان بن عبد القوين عبد الكريم
الطوفي الصرصري (ت ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن
التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٥. شفاء الغليل، للإمام الغزالي محمد بن محمد بن محمد (ت ٥٠٥)، تحقيق
د. حمد عبيد الكبيسي، مطبعة الإرشاد — بغداد.

٤٦. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري،
دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد
الباقي

٤٧. صناعة الفتوى وفقه الاقليات، تأليف عبدالله بن المحفوظ بن بية، مركز
الدراسات والابحاث، المغرب الطبعة الاولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٤٨. الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية: حسن سالم الدوسي،
بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، العدد (١٩) لعام (١٤٢٤هـ -
٢٠٠٢م).

٤٩. العدة في أصول الفقه: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ) تحقيق: أحمد بن علي المبارك، ط ٢، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٥٠. علم أصول الفقه: عبد الوهاب خلاف، مكتبة الدعوة الإسلامية (القاهرة- مصر) ، الطبعة الثامنة.

٥١. العين ، تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار النشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي — د إبراهيم السامرائي .

٥٢. الفصول في الأصول، أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

٥٣. فقه الزكاة: يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط ٢، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣ م .

٥٤. الفقه المقاصدي عند الإمام الشاطبي وأثره على مباحث أصول التشريع الإسلامي: أحسن لحسانة ، دار السلام (القاهرة- مصر) ، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) .

٥٥. الفقيه والمتفقه : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ) ، تحقيق : عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي ،السعودية، سنة ١٤١٧هـ.

٥٦. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (ت ١٣٧٦هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م .

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

٥٧. الفوائد في اختصار المقاصد، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن الدمشقي، (المتوفى: ٦٦٠هـ) تحقيق: إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر/ دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦.

٥٨. في فقه الاجتهاد والتجديد، تأليف: يحيى رضا جاد، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م .

٥٩. قواعد الأدلة في الأصول، تأليف: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.

٦٠. قواعد الأحكام في مصالح الأنام: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن الدمشقي، (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: نزيه كمال حماد، وعثمان جمعة، دار القلم، دمشق-سوريا، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦١. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تأليف: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. ، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر.

٦٢. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تأليف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.

٦٣. كيف نتعامل مع السنة، تأليف: يوسف القرضاوي ، دار الشروق، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢م .

٦٤. لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى .

٦٥. اللمع في أصول الفقه، تأليف: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية - بيروت - (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، الطبعة: الأولى.
٦٦. المبسوط، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) دار المعرفة - بيروت، من دون طبعة: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٦٧. المحصول في علم الأصول، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ت ٦٠٦هـ، تنقيح الشيخ شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٩ - ٢٠٠٨. بيروت - لبنان.
٦٨. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) دار الفكر، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٦٩. المستصفى: محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٧٠. مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة - بيروت.
٧١. مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار، للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة بن عثمان ابن أبي بسكر الكوفي المتوفى (٢٣٥هـ) علق عليه الاستاذ: سعيد اللحام، دار الفكر/دمشق.
٧٢. معالم السنن، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية - حلب الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

د. صهيب عباس عودة الكبيسي

٧٣. المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول: أبو المنذر محمود

بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، مصر، الطبعة: الثانية،

(١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م)

٧٤. المعتمد في أصول الفقه، تأليف: محمد بن علي بن الطيب البصري أبو

الحسين، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة:

الأولى، تحقيق: خليل الميس.

٧٥. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: محمد بن أبي بكر بن

أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، دار الكتب

العلمية، بيروت-لبنان.

٧٦. مقاصد الشريعة الإسلامية: محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣ هـ)، تحقيق:

محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، عمان-الأردن، ط ٢، ١٤٢١ هـ -

٢٠٠١ م.

٧٧. مقاصد الشريعة تأصيلاً وتفعيلاً: محمد بكر اسماعيل حبيب، إدارة الدعوة

والتعليم (سلسلة دعوة الحق)، العدد ٢١٣ لسنة (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م).

٧٨. مقاصد الشريعة عند ابن تيمية: يوسف احمد محمد البدوي، دار النفائس،

عمان-الأردن، الطبعة الأولى.

٧٩. مقاصد الشريعة عند الامام العز بن عبد السلام: عمر بن صالح بن عمر،

دار النفائس، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٨٠. المنتقى شرح الموطأ: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن

وارث التجيبي القرطبي الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، : مطبعة السعادة، القاهرة -

مصر، الطبعة الأولى.

٨١. منهج السلف في الجمع بين النصوص والمقاصد وتطبيقاته المعاصرة، محمد حسين الجيزاني ، بحث في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة ، المملكة العربية السعودية .
٨٢. الموافق: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت-لبنان ، الطبعة الأولى.
٨٣. موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، للدكتور رفيق العجم، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
٨٤. الموطأ، الامام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ) ، تحقيق: عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى.
٨٥. نزهة خاطر العاطر، تأليف: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدومي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م .
٨٦. نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي السنوي الشافعي (ت ٧٧٢ هـ) ، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان) ، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٨٧. نور الطرف ونور الظرف، تأليف: إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، (المتوفى: ٤٥٣ هـ) .

* * *